

## تقرير ميكس 2010 لتحليل ومقارنة الأداء للتمويل الأصغر في العالم العربي



### 1. المقدمة

لا تزال المنطقة العربية تتميز بنموها المرتفع، إرتفاع جودة المحفظة، وعائداتها التي تفوق المتوسط. مع ذلك، يبقى تمويل المستثمرين في المنطقة متواضعا مقارنة بمناطق أخرى من العالم. احد الاسباب الواضحة هو عدم وجود تشريع مناسب من شأنه أن يشجع المزيد من الإستثمار في هذا القطاع. يسلط هذا التقرير الضوء على بعض التقدم المُحرز في مجال الإصلاحات التنظيمية التي ينبغي أن تمكن المنطقة العربية من التآلق وجذب أكبر عدد من المستثمرين في السنوات المقبلة.

تقرير 2010 يعرض أحدث الاتجاهات الإقليمية استنادا إلى عينة من 37 مؤسسة تمويل أصغر من سبع دول (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، تونس، واليمن) فضلا عن أحدث التطورات، معتمدين على دراسة 55 مؤسسة تمويل عربية من تسع بلدان (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، السودان، سوريا، تونس، واليمن). بالإضافة إلى ذلك، وللمرة الأولى في هذه السلسلة من التقارير، نشمل قسما عن مؤشرات الأداء الإجتماعي يسلط الضوء على الممارسات المتبعة لترجمة مهمة مؤسسات التمويل الأصغر إلى نتائج قابلة للقياس ووضع السياسات والإجراءات لإدارة الأداء الإجتماعي.

### 2. توقعات الاقتصاد الكلي

المنطقة العربية متنوعة من حيث الموارد البشرية والطبيعية. يتباين النمو الاقتصادي وتوزيع الثروات أيضا من بلد إلى آخر، كما هو موضح في الجدول رقم 1 أدناه. وفقا لتصنيف البنك الدولي للبلدان حسب الدخل<sup>1</sup>، غالبية الدول العربية تقع تحت فئة الدخل المحدود او المنخفض، باستثناء بعض دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط.

داخل المنطقة، برزت لبنان بمعدلات عالية في النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الدخل القومي للفرد الواحد. بين البلدان ذات الدخل المنخفض-الأوسط، سجلت تونس والمغرب أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أظهرت تفاوتاً كبيراً في الدخل. اليمن والسودان، كلاهما من ذوات الدخل المنخفض، سجلتا نموا في الناتج المحلي الإجمالي يقرب من 4%، لكنهما استمرتاً في تسجيل نسبة عالية من الفقر.

الجدول 1: مؤشرات الاقتصاد الكلي حسب الدولة في المنطقة

السكان	السكان تحت خط الفقر الوطني (%)*	معامل جيني	متوسط الدخل القومي للفرد (\$) )	نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	السكان
مصر	83	16.70%	32.1	\$5,690	4.70%
الأردن	6	14.20%	37.7	\$5,840	2.80%
العراق	31	NA	NA	\$3,340	4.20%
لبنان	4	NA	NA	\$13,230	8.00%
المغرب	32	NA	40.9	\$4,450	5.00%
فلسطين**	4	NA	NA	NA	NA
السودان	42	NA	NA	\$2,000	4.00%
سوريا	21	NA	NA	\$4,620	4.00%
تونس	10	7.60%	40.8	\$7,820	3.10%
اليمن	24	41.80%	37.7	\$2,340	3.80%

\* تشير إلى أحدث البيانات المتاحة من 2000 إلى 2009. \*\* الأرقام الخاصة بفلسطين تشير إلى الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. المصدر: مؤشرات التنمية وتقرير التنمية البشرية 2009، البنك الدولي.

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تحديات التنمية في المنطقة العربية: نهج التنمية البشرية"، المجلد 1، 2009

- سوق ناشج لا يزال يستثمر في البنية التحتية البشرية والمالية.
- بيئة تنظيمية في طور التطور.

### الخصائص الإقليمية

على الرغم من أن المنطقة العربية هي ثاني أصغر قطاع تمويل أصغر في العالم (بعد أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى)، إلا أنها أبدت علامات نضج في السنوات الأخيرة تتميز بالتطورات التالية:

- زيادة تنوع مقدمي الخدمات المالية (بنوك، بنوك التمويل الأصغر، مؤسسات مالية غير مصرفية، شركات الخدمات، والمنظمات غير الحكومية).
  - معدلات إختراق أعلى وأعمق.
  - ثروة متزايدة من الموارد البشرية ذات الخبرة.
  - نظم مخاطر ائتمان مُتَّحَسِّنة.
  - إنتشار مقدمي الخدمات غير المالية والبنية التحتية الداعمة (مثل خدمات تنمية الأعمال التجارية، مكاتب الائتمان، وكالات التصنيف، والشبكات الإقليمية والوطنية).
  - تقديم الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة.
  - مستوى أكبر من الأعتتماد على التمويل التجاري مع تقليل الاعتماد على تمويل الجهات المانحة.
- كما هو موضح في الجدول رقم 2، بصرف النظر عن عامل السن، تمتعت المنطقة بقاعدة أصول أعلى مقارنةً بمناطق أخرى في العالم وبنية تحتية وقوى بشرية توازي أسواقاً أكثر نضجاً كأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

الجدول 2: الخصائص الموسمية حسب المنطقة

السن	الشرق الأوسط و شمال أفريقيا	امريكا اللاتينية والكاربيبي	أوروبا الشرقية و آسيا الوسطى	أفريقيا	آسيا
10	13	9	11.5	14	
9,966,395	8,989,570	5,581,701	7,800,925	7,996,328	
10	8.5	6.5	12	19	
110	90.5	38	124	176	

المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس، مقياس الأداء المقارن لعام 2009.

داخل المنطقة، كانت أسواق التمويل الأصغر في مراحل مختلفة من النمو، فالمغرب ومصر والأردن واليمن اظهرت مستويات أعلى من النضج مقارنة بالأسواق الأصغر سناً في العراق والسودان وسوريا. برزت المغرب كسوق التمويل الأصغر الأكثر نضوجاً في المنطقة، مع أعلى مستوى من البنية التحتية، سواء من حيث التوظيف، شبكات الفروع، قاعدة الأصول، ومحفظة القروض. علاوة على ذلك، فإن السوق المغربية من بين الأوائل في المنطقة التي قدمت قانوناً في 2000 ينظم القطاع.

في حين أن الغالبية العظمى من مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة عبارة عن منظمات غير حكومية غير ربحية، تعمل مؤسستا تمويل أصغر في مصر، ريفي وتنمية<sup>2</sup>، الآن بشكل ربحي، إذ تعملان كوكلاء لمصارف خاصة محلية ترغب في دخول سوق التمويل الأصغر. في اليمن، دعم إنشاء مصارف متخصصة المنظمات غير الحكومية غير الربحية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر. في لبنان، التي لديها أحد أكثر القطاعات المصرفية التجارية تطوراً في المنطقة، تقدم المصارف التجارية منتجات وخدمات التمويل الأصغر منذ سنوات، إما من خلال تحالفات استراتيجية مع مؤسسات التمويل الأصغر أو عن طريق توفير التمويل الأصغر مباشرة.

### منهجيات الإقراض

تقدم مؤسسات التمويل الأصغر العربية القروض لعملائها باستخدام منهجين محددين للإقراض: الإقراض الجماعي التضامني والإقراض الفردي. يخضع اختيار المنهجية في كثير من الأحيان لعدد من العوامل، بما في ذلك أهداف المؤسسة الاجتماعية، قنوات توصيل الخدمة المتاحة، تسعير المنتجات، عوامل الخطر، واحتياجات العميل. كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، ازداد تقديم مؤسسات التمويل الأصغر العربية للائتمان الفردي على مدى السنوات القليلة الماضية. على الرغم من سيطرة القروض الجماعية في الماضي، التي اعطيت عادة لمقترضات يعملن لحسابهن الخاص، يظهر الشكل 1 أن مؤسسات التمويل الأصغر العربية تحول التركيز إلى أصحاب المشاريع الصغيرة القائمة الناجحة.

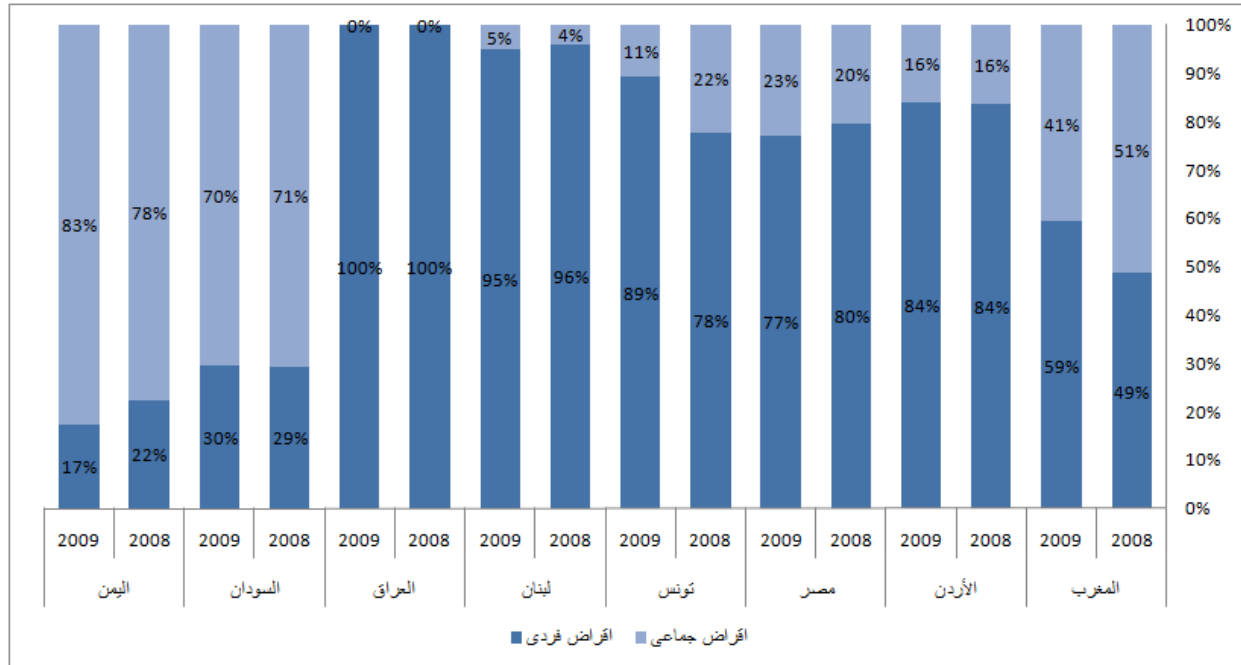
الغالبية العظمى من الأسواق في المنطقة حافظت على محافظ الإقراض الفردي أو زادتتها في عام 2009، باستثناء اليمن. واصلت محافظ

<sup>2</sup> لم تقدم بيانات هاتين المؤسستين لتشمل في التقرير.

الإقراض الأصغر الجماعية في أسواق السودان واليمن واليافعة في الازدياد. من الجدير بالذكر أن السوق المصرية شهدت أعلى معدل نمو في محفظة الإقراض الجماعي في المنطقة (48% زيادة من 2008)، ما يؤكد التزام السوق بخدمة شرائح العملاء الدنيا.

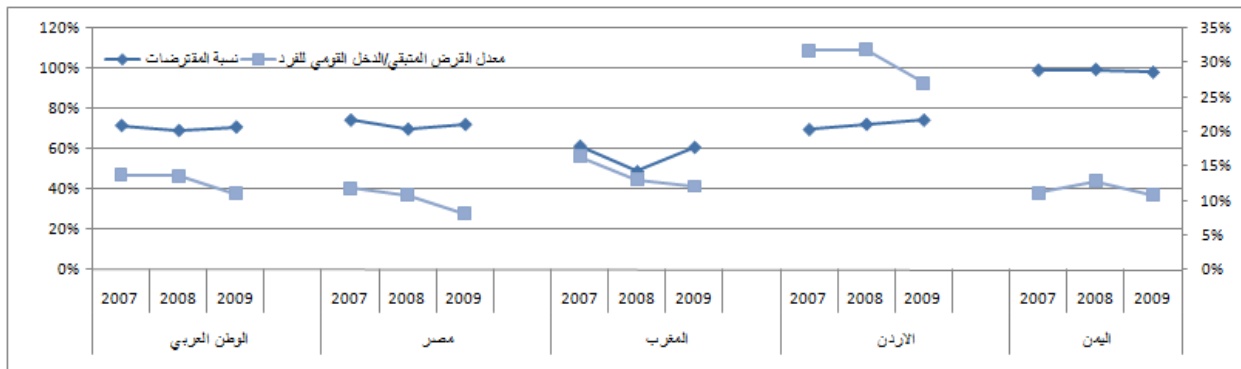
كدليل آخر ، يبين الشكل 2 ان السوق المصري شهد زيادة في نسبة المقترضات (اللاتي عادة يشكلن عملاء القروض الجماعية) في عام 2009، في حين أن متوسط رصيد القرض كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد انخفض، ما يدل على عمق التغلغل في الطرف الأدنى من السوق. من ناحية أخرى، شهدت السوق الأردنية تحولا واضحا من الإقراض الجماعي للإقراض الفردي الذي يسيطر عليه الذكور ويتميز بمتوسط قرض اعلى.

### الشكل 1: تفصيل إجمالي محافظ الإقراض حسب نهج الإقراض (2009-2008)



النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007

### الشكل 2: نسبة المقترضات ومتوسط رصيد القرض/الدخل القومي الإجمالي للفرد في المنطقة العربية (2009-2007)



المصدر: MIX 2009-2007. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007

## جبل الحص

يوفر البرنامج السوري "مشروع جبل الحص للتنمية الزراعية" التمويل الصغير من خلال منهجية "صندوق" المبتكرة، وهي عبارة عن مؤسسة تمويل أصغر يملكها ويديرها أعضاؤها. "صندوق" هو نسخة محسنة من رابطة ادخار وائتمان تعتمد مبادئ الاعتماد على الذات، الاستقلالية، الاستدامة، والوصول إلى الفقراء، ويستهدف بشكل رئيسي صغار المزارعين، الرعاة، النساء الريفيات، وفقراء الريف بصفة عامة. أنشئ البرنامج بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم فني من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

السمات الرئيسية لمنهجية صندوق هي: (1) عضوية إلزامية (يجب أن يدفع العميل أسهم عضوية قبل أن يصبح مؤهلاً للاقتراض؛) (2) يجوز لأي عضو أن يقترض من الصندوق حتى لو لم يدخر فيه؛ (3) يحق لجميع الأعضاء (بغض النظر عما إذا كانوا أو لم يكونوا مقترضين فعليين) استلام أرباح سنوية على أساس مساهماتهم في الصندوق؛ و (4) يتطلب كل صندوق مالا ابتدائياً خلال سنواته الاثنتين أو الثلاث الأولى، وترد إلى الحكومة بدون فائدة. تمول المشاريع الصغيرة الجديدة ذاتياً من خلال رأس مال الأعضاء، التي تقدم منها قروض صغيرة لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر. يمكن توفير دعم إضافي إلى المشاريع الصغيرة الناجحة ذات سجلات سداد طيبة. بحلول ديسمبر 2010، كان جبل الحص قد أسس أكثر من 30 صندوقاً، مع عضوية بلغت 5,400 رجل وامرأة. وقد تم منح ما مجموعه 2,400 قرض بمتوسط حجم بلغ 833 دولار أمريكي، وبلغ معدل السداد 96%.

### اللجنة الفلسطينية للإغاثة الزراعية

هي منظمة فلسطينية غير حكومية أنشئت عام 1983 ومسجلة في كل من فلسطين وإسرائيل. تركز أنشطتها في مجال التنمية الريفية، وتعمل حالياً في أكثر من 400 قرية و 600 منظمة مجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال 14 مكتباً، أربعة فروع، وثلاثة مراكز تدريب. قدم برنامج الإقراض والإدخار (بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) لأول مرة بواسطة إحدى الجماعات النسوية الريفية التي تعاونت مع الإغاثة الزراعية لأكثر من 10 سنوات كآلية فريدة لدعم وتمكين المرأة الريفية مالياً واجتماعياً بينما تتصدى لعدم قدرتهن على الحصول على موارد مالية.

تلعب الجمعيات التعاونية للإدخار والائتمان كبنوك قروية تقدم القروض وتسهل الإدخار للنساء. تعتمد تلك التعاونيات على عضوية مفتوحة لمن يرغب في الانضمام، مع التركيز على النساء القادرات على ادخار كميات معينة وتقديمها كصندوق دوار للأعضاء، مع سعر فائدة يغطي نفقات جمعيات الإدخار والائتمان. لكل تعاونية لجنة إدارية منتخبة مسؤولة عن الإدارة. أحد الإنجازات الكبرى للجنة الفلسطينية للإغاثة الزراعية كان تأسيس اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والإقراض، وهو جمعية تعاونية أنشئت من أجل توفير المظلة القانونية لجمعيات وتعاونيات الائتمان المسجلة في فلسطين التي توفر الإدخار الإلزامي، الإدخار الطوعي، والائتمان كأشطة رئيسية. هذا الاتحاد هو الجهة القانونية الوحيدة على المستوى الوطني وجميع التعاونيات التي تعمل في إطار عمله تندرج تلقائياً تحته.

## المنتجات المعروضة

لا تندرج معظم مؤسسات التمويل الأصغر العربية والوسطاء الماليين تحت السلطات المالية في بلدانهم، ما يجعل المنتجات التي يمكن ان يقدموها محدودة. لهذا، انحصرت غالباً منتجات التمويل الصغير في المنطقة العربية على القروض، حيث شكلت قروض المشاريع الصغيرة غالبية محافظ القروض. في السنوات الأخيرة، بدأت مؤسسات التمويل الأصغر تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات، بما في ذلك القروض الاستهلاكية، قروض السكن، قروض التعليم، القروض الموسمية، والمنتجات الإسلامية، لتلبية مطالب السكان المستهدفين.

رغم وجود بعض التحديات الإدارية والتكاليف المرتبطة بتوفير التمويل الإسلامي على مستوى الاقتصاد الجزئي، يمكن ان يكون تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وسيلة قوية لتوسيع نطاق الوصول إلى الفئات المستثناة. تستند معظم عروض القروض الصغيرة في السودان واليمن على المبادئ المالية الإسلامية. تقدم بلدان أخرى في المنطقة، مثل لبنان، سوريا، الأردن، وفلسطين، أيضاً الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية الإسلامية من خلال نظام المراجعة (صفقات تجارية تشتري بموجبها مؤسسات التمويل الأصغر السلع بناء على طلب المقترض ثم تبيعها للمقترض مع ربح). في السودان، أصدر المصرف المركزي تعميماً في عام 2009 للبنوك السودانية يشجع التمويل الأصغر للإسكان والزراعة فضلاً عن منتجات إسلامية خارج نمط المراجعة. حدد التعميم نسبة 30% من محفظة القروض للمراجعة وحد هامش الربح على عقود المراجعة إلى حد أقصى قدره 9%<sup>3</sup>.

بالإضافة إلى منتجات القروض الصغيرة، تقدم الأسواق الأردنية والمصرية منتجات التأمين الأصغر على نطاق محدود لعمالها، تحديداً ائتمان الحياة والتأمين ضد العجز الدائم. في الأردن، اطلق "صندوق اقراض المرأة" عام 2010 بدعم تقني من منظمة العمل الدولية والمؤسسة المصرفية العالمية النسائية، وهو منتج جديد مبتكر للتأمين الأصغر لحالات الطوارئ الطبية. يوفر برنامج "رعاية" بوليصات

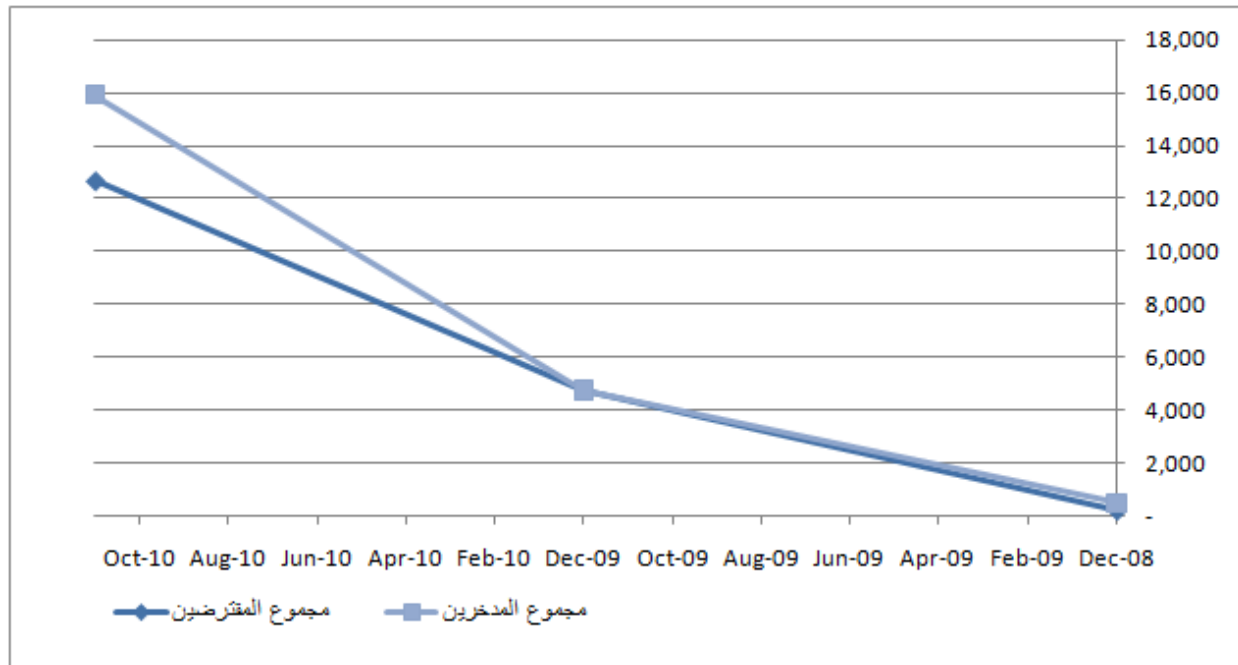
<sup>3</sup> أندرسون، لورا، "تصدر حكومة السودان توجيهات تشترط على البنوك تخصيص 12% من المحفظة للتمويل الصغيرة"، MicroCapital.org، 1 مايو 2009.

تأمين للنساء ذوات الدخل المنخفض لتغطية المصروفات النثرية المرتبطة بالموث في المستشفى (مثل الرسوم الطبية، الدخل المفقود، الخ<sup>4</sup>).

نظرا للبيئة التنظيمية، مؤسسات التمويل الأصغر في معظم الدول العربية غير قادرة على توفير منتجات لعامة الناس أو خدمات التحويلات المالية. كثيرا ما ينحصر توفير منتجات الإيداع في البنوك أو الشبكات البريدية بموجب القانون. أدخلت منتجات الإيداع في سوريا واليمن، حيث سمحت قوانين جديدة بإنشاء مؤسسات مالية متخصصة يشرف عليها البنك المركزي بالإيداع.

في سوريا، بدأت مؤسسة التمويل الصغير الأولى، وهي اول مؤسسة تمويل أصغر تحصل على ترخيص من مصرف سورية المركزي، بقبول الودائع في 25 يونيو 2009، وتقدم لعملائها خيار فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير. لم تحقق المرحلة التجريبية لإيداع هذه المنتجات النتائج المتوقعة، ما أدى إلى طلب المؤسسة لبعض المساعدة الفنية (خصوصا التي يقدمها بنك التعمير الألماني) لتحسين تطوير منتجات الإيداع. من ناحية أخرى، يقدم بنك الأمل، أول بنك يمني متخصص في التمويل الأصغر، لعملائه أربعة أنواع مختلفة من منتجات الإيداع، بما في ذلك حساب التوفير للأطفال، والذي نجح نجاحا ملفتاً. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عدد المدخرين لدى بنك الأمل تجاوز عدد المقترضين الفعليين في فترة قصيرة من الزمن، مشيراً إلى ارتفاع الطلب على منتجات الإيداع بين السكان المستهدفين.

### الشكل 3: نمو مقترضى ومدخرى بنك الأمل



المصدر: بنك الأمل

### توصيل الخدمات

خدمات التمويل الأصغر في المنطقة العربية لا تزال تسلم من خلال القنوات التقليدية (شبكات فروع ثابتة) في معظمها. مع ذلك، فقد أحرز بعض التقدم على قنوات أكثر ابتكاراً. قام مقدموا الخدمة الأردنيون بإدخال الحافلات الصغيرة لتكون بمثابة فروع متحركة للوصول إلى العملاء المحتملين في الضواحي والمناطق النائية من البلاد. في اليمن، تم بذلت جهود لتقديم الخدمات المالية خارج الفروع التقليدية. في أغسطس 2009، وقع بنك الأمل اتفاق شراكة مع مؤسسة البريد والتوفير البريدي تمكن البنك من توفير الخدمات المالية لعملاء البريد، لا سيما في المناطق الريفية والحدودية.

على مدار عام 2009، اجرت مصر وتونس مناقشات لإدخال الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول إلى السوق المالية. في مصر، التي فيها أكثر من 50 مليون مشترك في الهاتف المحمول وأقل من 8 ملايين شخص لديهم حسابات مصرفية، كانت المصرفية عبر الهاتف المحمول متأخرة جداً. يتوقع أن يصدر البنك المركزي المصري لوائح خاصة بالصيرفة عبر الهاتف المحمول قبل نهاية العام المالي 2010، وقد يترتب على هذا آثار كبيرة على قطاع التمويل الأصغر في مصر سواء من حيث الانتشار والكفاءة، خاصة بالنظر إلى ارتفاع عدد مشتركى الهواتف المحموله من ذوي الدخل المنخفض على مدى السنوات القليلة الماضية. في الوقت نفسه، أطلق أول نظام دفع بواسطة الهاتف المحمول في شمال أفريقيا عن طريق بنك تونس العربي الدولي بالتعاون مع "تونيديانا"، الشركة التونسية الرائدة في مجال اتصالات الهاتف المحمول، و"إنداء" مؤسسة التمويل الأصغر التونسية الرائدة، التي كانت قد وصلت إلى أكثر من 123,000 عميل مع

<sup>4</sup> Microfinance Focus، "يطلق برنامج Microfund الأردني للمرأة منتج "الرعاية" بتمويل الأصغر، 29 يونيو 2010.

أكثر من 41 مليون دولار بحلول نهاية عام 2009<sup>5</sup>. ستمكن هذه التكنولوجيا الجديدة (التي طورتها شركة Creova الفرنسية لأنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول) "إندا" من زيادة الانتشار في السنوات القادمة.

## الإطار التشريعي و التنظيمي

القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات والتحديات التي لا تزال مؤسسات التمويل الأصغر العربية تواجهها هي الحاجة إلى استحداث قوانين وأطر تنظيمية خاصة بالتمويل لدعم الإعتماد على التمويل التجاري للقطاع، فضلا عن الحاجة إلى توضيح عملية التحول لمؤسسات التمويل الأصغر التي أنشئت في البداية كمنظمات غير حكومية وتسمى الآن للتحول إلى كيانات ربحية. يسلط الضوء على بعض آخر التطورات في البيئات التشريعية في الأسواق العربية أدناه<sup>6</sup>.

**مصر:** أعطى التصديق على تنظيم الأسواق المالية والادوات غير المصرفية (المعروف باسم "قانون التنظيم الفردي") من قبل مجلس الشعب المصري في 2009 " السلطة المصرية للرقابة المالية" السلطة التنظيمية والرقابية على جميع المؤسسات غير المصرفية (بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر). في أعقاب ذلك، تم وضع مشروع قانون التمويل الأصغر للسماح بإنشاء شركات للتمويل الأصغر. لم يقر البرلمان بعد القانون، وبالتالي قررت السلطة تغيير المسار في هذا الصدد، مقدمة بنودا خاصة بالتمويل الصغير في قوانين الأنشطة المالية غير المصرفية. يتوقع لهذا أن يسرع الموافقة بعد ادراج هذه الشروط مع تعديلات أخرى للحصول على الموافقة البرلمانية. في الوقت نفسه، نشرت السلطة مشروع النظام العام لشركات التمويل الأصغر في مصر على صفحتها الإلكترونية في نوفمبر 2010 للتشاور مع أصحاب المصلحة<sup>7</sup>. لا تشمل التعديلات، التي يتوقع أن يناقشها البرلمان في عام 2011، إطارا واضحا لتحول المنظمات غير الحكومية المصرية إلى شركات تمويل.

**العراق:** أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات بالسماح لشركات تمويل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير الحكومية التحول إلى مؤسسات مالية غير مصرفية. الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في التعليمات هو 850,000 دولار للشركات ذات المسؤولية المحدودة و 1.7 مليون دولار أمريكي للشركات المساهمة.

**المغرب:** بمواجهة مستويات عالية من المديونية المفرطة للعملاء وتدهور سريع في نوعية محفظة القروض في عام 2008، وضعت الحكومة المغربية خطة، بالتعاون مع بنك المغرب والاتحاد الوطني لمؤسسات التمويل الأصغر المغربية، لإعادة الثقة والمصادقية لقطاع التمويل الأصغر في البلاد. كجزء من هذه الخطة، أطلقت وزارة المالية دراسة في عام 2009 لتقييم الحالة الراهنة للقطاع وتقديم توصيات لتحسين الإطار التنظيمي في ضوء التطورات الأخيرة. تدرس الحكومة المغربية أيضا خيارات لتعزيز القطاع وتحول أكبر مؤسسات التمويل الأصغر لكيانات تجارية. كانت إحدى النتائج الهامة للتدخلات الحكومية إستحواذ مؤسسة البنوك الشعبية على مؤسسة زاكورة في مايو 2009. هذا هو الاكتساب الأول من نوعه في المنطقة العربية، وأدى إلى كيان جديد تحت اسم "زاكورة الشعبي".

**فلسطين:** في فلسطين، تمت صياغة قانون التمويل الأصغر في البداية ولكن—كما هو الحال في مصر—تم وضع هذا المشروع جانبا لإجراء مناقشات بشأن إدماج أنشطة التمويل الأصغر ضمن القوانين الحالية للمصارف. هذا سيمكن سلطة النقد الفلسطينية تحديد وتطوير القواعد والإجراءات التي ستحكم القطاع. صدر هذا المرسوم الرئاسي بشأن المصارف في نوفمبر، وحدد سلطة النقد الفلسطينية كسلطة الرقابية الوحيدة لجميع مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين، سواء المنظمات غير الحكومية أو الشركات. يطلب من جميع المنظمات غير الحكومية القائمة ان تتحول إلى شركات (ربحية أو غير ربحية)، ويجب على المؤسسات المالية الجديدة الحصول على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية لأنشطة الإقراض.

**السودان:** من أجل تطوير وتعزيز التمويل الأصغر، أنشأ بنك السودان المركزي وحدة التمويل الأصغر المتخصصة، التي وضعت عددا من السياسات لتشجيع القطاع المصرفي على توفير التمويل الصغير. تشمل السياسات تخصيص ما لا يقل عن 12% من المحافظ لتمويل المشاريع الصغيرة وإنشاء وحدات أو إدارات متخصصة للتمويل الأصغر<sup>8</sup>. بالإضافة إلى ذلك، أصدر البنك توجيهات تشجع على تنوع المنتجات المعروضة.

## البنية التحتية الداعمة: مكاتب الائتمان

بنمو ونضج قطاع التمويل الأصغر في المنطقة وازدياد المنافسة، ادركت مختلف الجهات المعنية أهمية إنشاء إطار وظيفي لتبادل معلومات العملاء. في عدة بلدان في المنطقة، تطور نظم معلومات ائتمانية جديدة كوسيلة لإدارة المخاطر والحفاظ على المحافظ. بينما النظم في المغرب وفلسطين عامة وتدار من قبل البنوك المركزية، تستند مثيلاتها في مصر على مبادرة القطاع الخاص. شملت مؤسسات التمويل الصغير في مخططات تبادل المعلومات وعليها تقديم التقارير إلى مكاتب الائتمان. مع ذلك، تحجم العديد من مؤسسات التمويل الأصغر عن المشاركة بسبب ارتفاع تكلفة تلك النظم.

<sup>5</sup> Creova، البنك التونسي العربي الدولي، وتونيزيانا تعلن عن إطلاق © Mdinar، خدمة الدفع الأولى عبر الهاتف المحمول في شمال أفريقيا"، 15 فبراير 2010.

<sup>6</sup> للنظرة أكثر تفصيلا لحالة التنظيم في بلدان مختلفة في المنطقة، يرجى الرجوع إلى " تقرير تحليل وقياس الأداء للتمويل الأصغر العربي 2009. "

<sup>7</sup> السلطة المصرية للرقابة المالية، "تطلق السلطة المصرية للرقابة المالية مشروع القواعد العامة لشركات التمويل الأصغر للتشاور"، 24 نوفمبر 2010.

<sup>8</sup> أندرسون، لورا، " حكومة السودان تصدر توجيهات تشترط على البنوك تخصيص 12% من المحفظة للتمويل الصغير، " MicroCapital.org، 1 مايو 2009.

**مصر:** حتى عام 2005، كان مكتب الائتمان الوحيد الذي يخدم البنوك في مصر تحت ملكية وإدارة البنك المركزي. في عام 2005، تأسس I-Score، أول مكتب ائتمان في القطاع الخاص، بواسطة 25 بنكا والصندوق الاجتماعي للتنمية. لم تستخدم مؤسسات التمويل غير الحكومية المصرية المكتب نظرا لارتفاع التكاليف بالنسبة لحجم القرض، وقد أدى ذلك إلى خلق فجوة معلومات في السوق، خصوصا مع تزايد المنافسة وتمركزها في محافظة القاهرة. استجابة لهذا المأزق، تعاقبت شبكة التمويل الأصغر المصرية، بدعم مالي من الصندوق الاجتماعي للتنمية، مع بلانت فاينانس مصر لإنشاء نظام تبادل المعلومات لأعضاء الشبكة. شاركت خمس مؤسسات تمويل مصرية في تجربة النظام، وهي جمعية رجال أعمال الاسكندرية، جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية، جمعية رجال الأعمال لتنمية المجتمع بالشرقية، جمعية المبادرة، والجمعية المصرية لتنمية وتطوير المشروعات "البيد". مع ذلك، نظرا للتداخل الجغرافي بين انتشار مؤسسات التمويل الأصغر وعدم مشاركة مؤسسات تمويل أصغر إضافية في النظام الجديد، فإن النظام لا يزال محدود الأهمية والقيمة. تتفاوض حاليا شبكة التمويل الأصغر المصرية مع I-Score لدمج النظامين لتحقيق تكلفة معدلة للخدمة.

**الأردن:** على الرغم من أن الحكومة الأردنية صادقت على قانون معلومات الائتمان في عام 2003، لم تنشأ مكاتب ائتمان مرخصة. لهذا الغرض، وقعت مؤسسة التمويل الدولية مؤخرا اتفاقا مع الحكومة الأردنية لإنشاء إطار قانوني لمكاتب الائتمان التي تنظم تبادل المعلومات داخل البلد.

**المغرب:** بدأت أكبر أربع مؤسسات تمويل اصغر مغربية تبادل المعلومات بانتظام من خلال مكتب ائتمان غير رسمي تديره احد مؤسسات التمويل الأصغر — جمعية الأمانة لإنعاش المقاولات الصغرى— في عام 2009 كوسيلة للسيطرة على الاقتراض. في الوقت نفسه، كجزء من الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة إفراط مديونية العملاء وأزمة التأخر في القطاع، يقدم بنك المغرب الدعم لإضفاء الطابع الرسمي على هذه الجهود وإنشاء مكتب ائتمان رسمي، والذي من المتوقع أن تقدم له جميع مؤسسات التمويل الأصغر المعلومات الائتمانية.

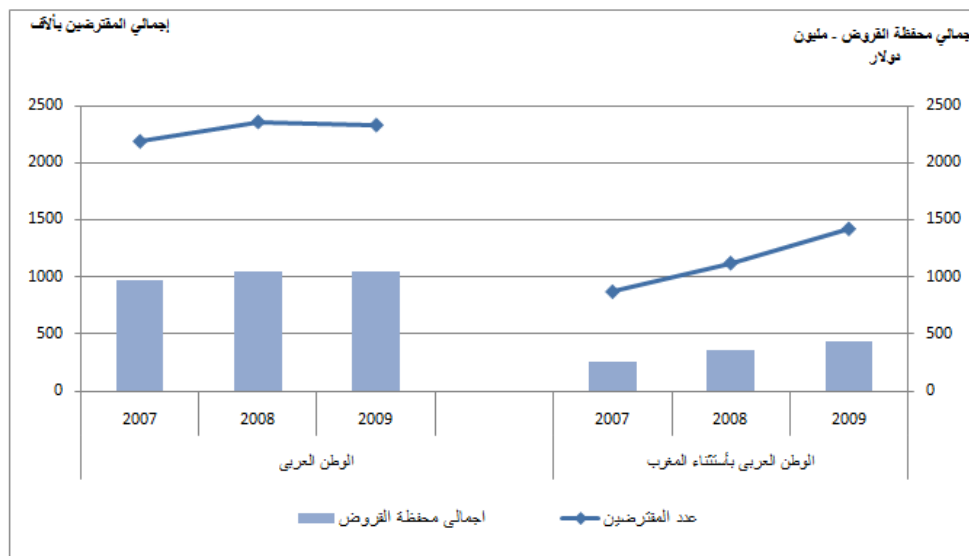
**فلسطين:** حتى 2009، لم يكن هناك سوق معلومات ائتمانية خاص في فلسطين. كانت سلطة النقد الفلسطينية تجمع المعلومات فقط من البنوك عن المقترضين للقروض التي تزيد على 10,000 دولار. كجزء من جهودها الرامية للتحويل إلى بنك مركزي، أسست سلطة النقد الفلسطينية مكتب ائتمان في عام 2009، ومنذ ذلك الحين وقعت سلطة النقد الفلسطينية مذكرات تفاهم مع مؤسسات التمويل الأصغر الست الكبرى في فلسطين التي لديها بالفعل نظم معلومات إدارية خاصة تؤهلها للمشاركة في المكتب الوطني للائتمان.

#### 4. الاتجاهات في الانتشار والحجم

المنطقة العربية هي موطن لحوالي 370 مليون نسمة، يقدر ان ما لا يقل عن 26% منهم يعيشون على أقل من دولارين يوميا. توفير خدمات التمويل الأصغر في المنطقة متواضع، خصوصا عند اعتبار ان توفير الخدمات المالية محصور في القروض الصغيرة. مع ذلك، شهدت المنطقة تضيقاً في الفجوة بين العرض والطلب على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب ارتفاع معدلات النمو، على الرغم من الأزمات الاقتصادية العالمية.

سجلت المنطقة العربية بالمقارنة مع نظيراتها العالمية ثاني أعلى متوسط انتشار وحجم، بعد آسيا وأمريكا اللاتينية. على الرغم من ذلك، إنخفاض العدد الإجمالي للمقترضين ومتوسط محفظة القروض في المنطقة بشكل طفيف في 2009 كما هو موضح في الشكل 4. كان السبب الرئيسي لانخفاض تدني المعدلات في السوق المغربية، التي شهدت انخفاضا مطلقا في عدد المقترضين وإجمالي محفظة القروض في 2009 مقارنة بعام 2008 بسبب أزمة التخلف.

#### الشكل 4: اتجاهات الانتشار والحجم للوطن العربي ككل وبإستثناء المغرب



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس 2009-2007. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007.

من ناحية أخرى، بإستثناء المغرب، واصلت المنطقة العربية النمو، مسجلة معدلات نمو في الإنتشار الإبتدائي وإجمالي محفظة القروض بلغت 29% و 40% على التوالي في عام 2008 و 27% و 29% على التوالي في 2009.

كما هو موضح في الجدول رقم 3، سجلت مصر أكبر عدد من المقترضين في 2009- متجاوزة المغرب للمرة الأولى. مع ذلك، لا يزال المغرب لديه أكبر إجمالي محفظة قروض في المنطقة، تقرب من ثلاث اضعاف مثلثتها في مصر، ويعزى ذلك أساساً إلى استخدام أكثر إنتشاراً لمنهجية الإقراض الجماعي في مصر، والتي تركز على الفئة ذات الدخل الأدنى من السوق من خلال قروض اصغر.

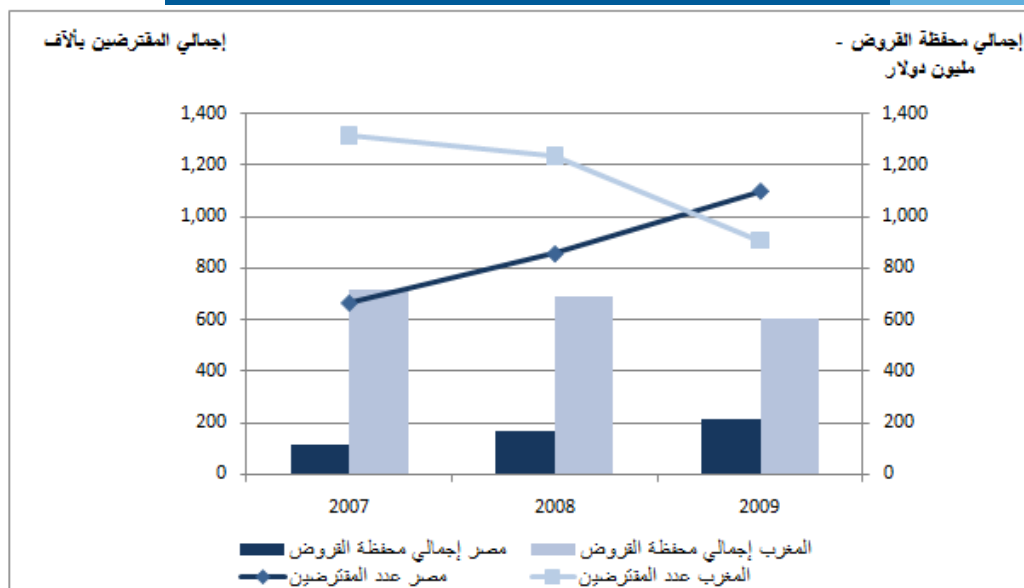
سجلت مصر معدل نمو بلغ 28% في عدد المقترضين و 29% في إجمالي محفظة القروض. من ناحية أخرى، سجلت المغرب، للسنة الثانية على التوالي، إنخفاضاً في الإنتشار الإبتدائي وإجمالي محفظة القروض بلغ 26% و 12% على التوالي، ويرجع ذلك إلى تدهور في نوعية المحفظة جعل معظم مؤسسات التمويل الأصغر تراجع خطط نموها وتتخذ بعض الخطوات الملموسة لمواجهة القروض المتعثره.

### الجدول 3: عدد المقترضين وحجم القروض حسب البلد في 2009 (55 مؤسسة تمويل أصغر)

البلد	عدد مؤسسات التمويل الأصغر المشاركة	عدد المقترضين النشطين	محفظة القروض (بالدولار)	متوسط رصيد القرض
مصر	13	1,100,541	216,688,450	197
المغرب	10	915,839	609,943,100	666
الأردن	8	159,081	134,262,829	844
تونس	1	123,041	41,355,997	336
فلسطين	8	34,057	89,202,509	2619
لبنان	3	31,671	29,274,281	924
اليمن	6	28,714	3,593,486	125
سوريا	2	21,327	18,181,266	852
السودان	3	20,155	3,867,094	192
العراق	1	13,161	21,911,871	1665
<b>Total</b>	<b>55</b>	<b>2,447,587</b>	<b>1,168,280,883</b>	<b>477</b>

المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس، تقارير 2009.

### الشكل 5: التغيرات في عدد المقترضين وإجمالي محفظة القروض في مصر والمغرب



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس 2007-2009. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2007-2009.

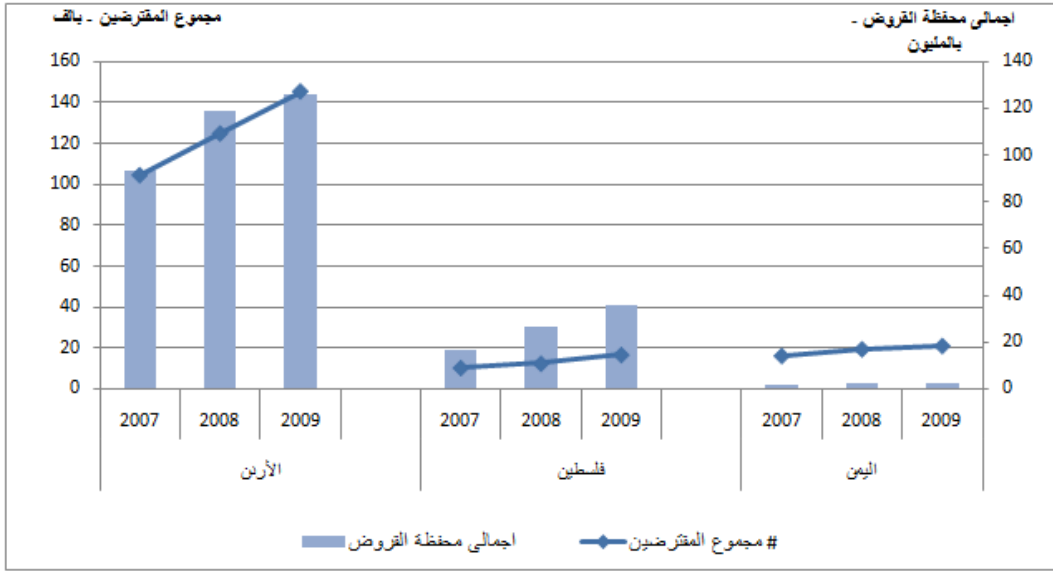


على الرغم من الانكماش في السوق المغربية، لا تزال مؤسسات التمويل الأصغر المغربية من بين أكبر المؤسسات في المنطقة. تملك 17 مؤسسة كبيرة في السوق الأقدم تمتلك ما مجموعه 912 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 78% من الإستثمارات في المنطقة عموماً ونسبة مماثلة من الإنتشار.

أما بالنسبة لبقية دول المنطقة، فقد استمر النمو في الإنتشار والحجم في 2009. على وجه الخصوص، كانت هناك زيادة هائلة في الإنتشار وإجمالي محفظة القروض في السوق الفلسطيني بلغت 34% و 36% في 2009. أما الأردن فقد سجل مستويات نمو أكثر تواضعاً بلغت 16% من حيث الإنتشار و 6% من حيث إجمالي محفظة القروض، تليها اليمن، بنمو بنسبة 8% من حيث عدد المقترضين و 6% من حيث إجمالي محفظة القروض خلال نفس الفترة.

عند النظر الى انتشار الإذخار ومستوى الودائع، بدت الصورة مختلفة؛ سجل السوق السوداني أكبر عدد من المدخرين ومستوى الودائع، تليه اليمن وسوريا. مع ذلك، فإن عدد المدخرين والإذخار لا يزال صغيراً جداً مقارنة مع بلدان أخرى خارج المنطقة والتي قدمت خدمة الإذخار منذ سنوات عديدة. بالنسبة لجميع البلدان الأخرى في المنطقة، لا تزال تعبئة المدخرات لمؤسسات التمويل الأصغر غير ممكنة بسبب القيود القانونية.

## الشكل 6: اتجاهات الإنتشار والحجم في البلدان الأخرى



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس 2009-2007. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007.

## الاطار 2: قطاع التمويل الأصغر السوري: استراتيجية وطنية ومؤسسات تمويل أصغر جديدتان تدخلان السوق

بعد مرور سنتين على صدور أول رخصة لمؤسسة التمويل الأصغر الأولى في سوريا في ربيع عام 2008 وفقاً للمرسوم رقم 15، صدرت رخصتان جديدتان في أوائل 2010\*، الأولى لبنك إبداع والثانية لمؤسسة باب رزق جميل.

باب رزق جميل\* للتمويل الأصغر هو ثالث مصرف تمويل أصغر مرخص في سورية، إذ حصل على ترخيص للعمل من قبل مصرف سورية المركزي وفقاً للمرسوم 15. تملك شركة عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع، وهي شركة سعودية نشطة في مجال التمويل الأصغر، 49% من المشروع. يملك مواطنان سوريان 6% من المؤسسة، وسيباع الباقي (45%) بالاكنتاب العام في موعد لم يحدد بعد.

خلافاً لمؤسسة التمويل الصغير الأولى وباب رزق جميل، أنشئ بنك إبداع للتمويل الأصغر بموجب مرسوم رئاسي خاص صدر في 23 فبراير، وسيعمل كمصرف كامل يوفر كل الخدمات التقليدية والإسلامية. سوف يقدم البنك القروض للعملاء ذوي الدخل المنخفض وسيقبل الودائع ويؤمن القروض مع شركات تأمين محلية، وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة السورية للرقابة على التأمين.

بنك إبداع هو المصرف الرابع\* الذي ينشأ في العالم العربي كجزء من مبادرة "بنوك الفقراء" التي ينفذها برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) وأطلقت في أوائل عام 2000. رأس المال المدفوع للبنك يعادل 7 ملايين دولار، يملك منها أجفند 22%، الحكومة السورية 2%، والقطاع الخاص أكثر من 75%. وفقاً لـ "أجفند"، السبب الرئيسي وراء المرسوم الخاص للبنك (بدلاً من الحصول على ترخيص وفقاً للمرسوم رقم 15) هو أن بنك إبداع هو مؤسسة اجتماعية لن توزع الأرباح على المساهمين، وإنما سيقبها لزيادة رأس المال. بما أن المرسوم 15 يتطلب أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر المرخصة مسجلة كشركات، وقانون الشركات الجديدة يصر على بيع ما لا يقل عن 40% من أسهم كل شركة بالاكنتاب العام، لم تكن ثمة وسيلة لتسجيل هذه المؤسسة الاجتماعية بموجب هذا المرسوم. يعني المرسوم 9 بنك إبداع من جميع الضرائب والرسوم على الدخل، العمليات، والأرباح، في حين يعني عملائه من ضريبة

المستندات ورسوم الرهن العقاري. عقد البنك إجتماعه الأول وإنتخب مجلس إدارته الأول في أغسطس 2010، ويتوقع إطلاق عملياته والبدء في صرف القروض قبل نهاية العام.

بالإضافة الى اللاعبين الثلاثة المرخصين في سوريا، هناك برامج أخرى للتمويل الصغير، مثل برنامج القروض الصغيرة للأونروا، الذي أنشئ في 2003 ويخدم أكثر من 7,000 مقترض نشط. هناك أيضا برنامج جبل الحص، الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل عام 2000 وله أكثر من 7,000 عضو.

قدرت دراسة مؤسسة التمويل الدولية في عام 2007 أن 260,000 الى 420,000 أسرة في سوريا قد تحتاج الى التمويل الاصغر لأغراض تجارية ومليون أسرة أخرى تتطلب الائتمان لأغراض غير تجارية مثل السكن والتعليم والرعاية الطبية. يُغطي مقدمو الخدمات حاليا نحو 30,000 مقترض فعلي، ما يترك 90%-97% من السوق غير مخدومين.

على المستوى الوطني، هناك جهود لوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية تمويل اصغر موحدة تتماشى مع رؤية الخطة الوطنية الخمسية الحادية عشرة. يجري تطوير هذه الاستراتيجية بالتعاون بين هيئة تخطيط الدولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا، واطلقت خلال مؤتمر سنابل في يونيو 2010. من بين الأهداف الرئيسية، تدعو الاستراتيجية لإنشاء مكتب تمويل أصغر، تعزيز خدمات تنمية الأعمال التجارية، وتعزيز الشراكات بين قطاع التمويل الأصغر والقطاعات الأخرى.

\* عملت مؤسسة التمويل الصغير الأولى FMF-S قبل الترخيص كبرنامج قروض صغيرة تحت رعاية مؤسسة الأغا خان، وتخدم حاليا أكثر من 15,000 مقترض نشط. إستثمر بنك التعمير الألماني ومؤسسة التمويل الدولية مؤخرا في المؤسسة.

\* في فبراير 2007، صدر أمر رئاسي في سوريا نتج عنه المرسوم رقم 15، أول تشريع مخصص حصراً للتمويل الاصغر. اعطى المرسوم الصلاحية لمجلس النقد لترخيص المؤسسات المصرفية المالية الإجتماعية. مع حد أدنى من رأس المال يبلغ حوالي 5 ملايين دولار، يسمح لتلك المؤسسات تقديم الخدمات المالية المختلفة، بما في ذلك الإقراض الصغير، قبول الودائع، والتأمين الأصغر. وفقا للمرسوم، على المؤسسات الحصول على موافقة المجلس على أسعار الفائدة.

\* في يناير 2010، أصدر مجلس النقد لوائح تنطبق على كل من المؤسسات المصرفية المالية الإجتماعية والبنوك التي تدير محافظ تمويل أصغر. تسمح اللوائح الجديدة للمؤسسات المصرفية المالية الإجتماعية المشاركة في نظام المعلومات الائتمانية التابع للمجلس بدون حدود دنيا من السيولة، الاحتياطي، كفاية رأس المال، ونسب تركيز مخاطر الائتمان.

\* في الممارسة العملية، نشطت مؤسسة باب رزق جميل في سوريا بشكل غير رسمي لأكثر من عام. قال بيان صادر عن المؤسسة أنها ساهمت في ايجاد 1,413 وظيفة في منطقة طرطوس.

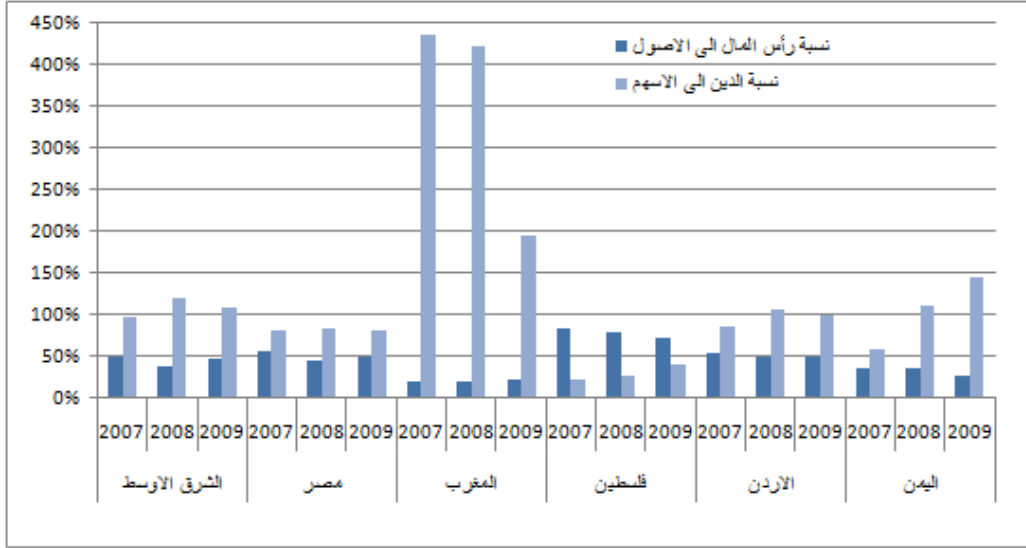
\* تعمل ثلاثة مصارف، في الأردن (البنك الوطني للتمويل الأصغر)، اليمن (بنك الأمل)، والبحرين (بنك إبداع).

## 5. هيكل التمويل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية

لمؤسسات التمويل الأصغر بشكل عام ثلاثة مصادر رئيسية لتمويل نموها: الودائع الإيداعية، والديون، والأسهم. عدد قليل من الأسواق في المنطقة العربية (السودان وسوريا واليمن) تسمح حاليا بتعبئة المدخرات، بينما تعيق القوانين الأسواق المتبقية. تاريخيا، كان مصدر التمويل الرئيسي لقطاع التمويل الأصغر العربي المنح والتبرعات. في الواقع، لا تزال المنطقة العربية تحتفظ بأعلى نسبة رأس مال الى الأصول في العالم، اذ بلغت 45% في 2009 مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 23%. كما هو موضح في الشكل 7، كانت معظم بلدان المنطقة تزيد تمويل الديون وتخفيض الاعتماد على رأس المال.

بحلول نهاية عام 2008، استطاعت مؤسسات التمويل العربية زيادة التمويل من خلال الديون، لتصل إلى نسبة نفوذ بلغت 1,2، والفضل في ذلك يعزى الى زيادة اعتماد الأسواق الأردنية واليمينية على التمويل التجاري، التي شهدت زيادة نفوذ من 0,9 الى 1,1 و 0,6 الى 1,1 على التوالي من عام 2007 الى عام 2008. حتى مع الزيادة الثابتة في النفوذ لكل من الأردن واليمن، شهد عام 2009 تراجعاً في تمويل الديون الصغيرة في المنطقة العربية، حيث انخفض النفوذ الى 1,1، ومرة أخرى كان السبب الإنكماش في السوق المغرب.

الشكل 7: هياكل تمويل مؤسسات التمويل الأصغر حسب البلد (2007-2009)

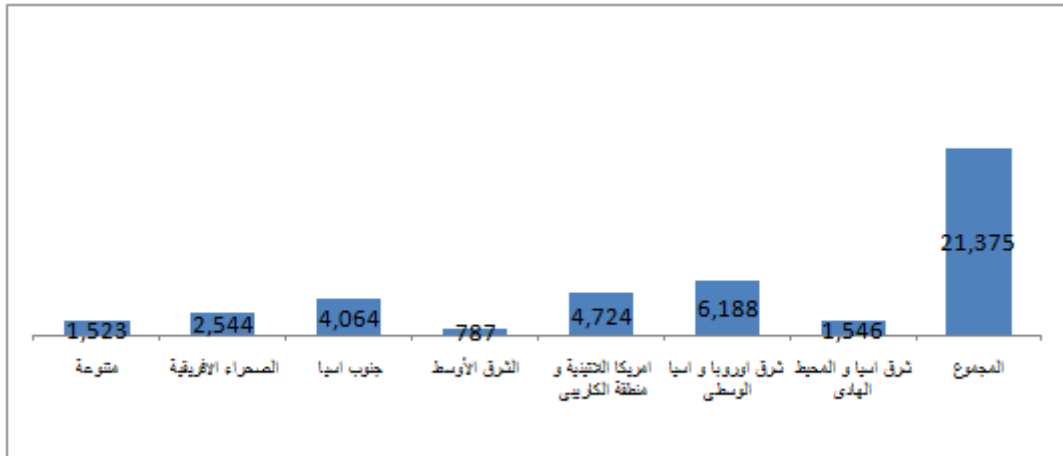


المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس 2009-2007. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007.

تقدم الدراسة السنوية التي اجرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء حول ممولي قطاع التمويل الأصغر بيانات عن التمويل عبر الحدود في مناطق مختلفة من العالم. شارك أكثر من 150 ممول، بما في ذلك وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف، مؤسسات تمويل تنموية، ووسطاء استثمار تمويل أصغر، في الدراسة.

كما هو موضح في الشكل 8، تلقى الشرق الأوسط 787 مليون دولار في التمويل عبر الحدود عام 2009، وهذا يمثل أدنى حجم تمويل وأقل نسبة من الالتزامات العالمية في جميع أنحاء العالم بواقع 4%. علاوة على ذلك، شهدت المنطقة نمواً بطيئاً في الالتزامات (4%) مقارنة بنمو بنسبة 17% على الصعيد العالمي.<sup>9</sup>

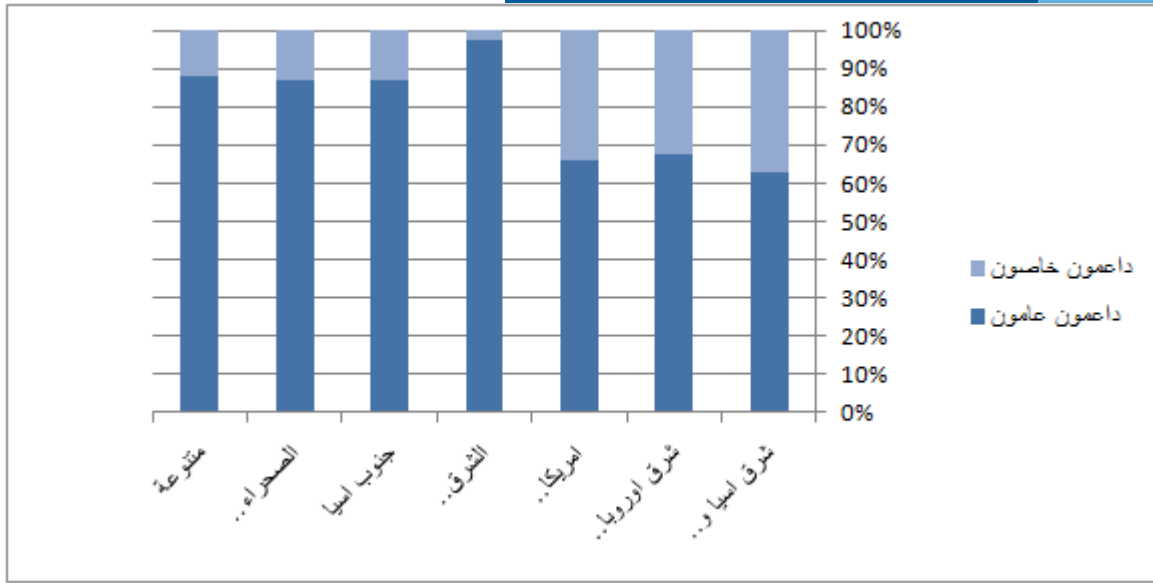
الشكل 8: المبالغ المخصصة للشرق الأوسط في 2009



المصدر: دراسة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لممولي قطاع التمويل الأصغر 2010

<sup>9</sup> الالتزامات: طريقة شائعة لقياس التمويل اللازم لقطاع التمويل الأصغر هو أن ننظر إلى التزامات الممولين. يصف مجموع الالتزامات المخزون من الأموال المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة في وقت معين.

## الشكل 9: الالتزامات المخصصة للشرق الأوسط حسب الممول



عدد المجيبين: 61 بالإضافة إلى تقديرات المجموعة استنادا إلى 90 من أوعية استثمار التمويل الأصغر (MIVs). المصدر: دراسة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لممولي قطاع التمويل الأصغر 2010.

في عام 2009، قدم الأموال المخصصة للمنطقة 21 ممولا عاما (وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل انمائي)، و فقط ثمانية ممولين خاصين 16 وسيط استثمار، وهذا يمثل أقل عدد من الممولين والوسطاء بالمقارنة مع باقي العالم. في حين أن التمويل من القطاع الخاص لا يمثل سوى 13% من مجموع الالتزامات إلى المنطقة، ازداد حجم تدفقات التمويل من مستثمري القطاع الخاص بنسبة 80% ليصل إلى ما مجموعه 99 مليون دولارا بالمقارنة مع معدل النمو العالمي البالغ 33%.

ما زالت مصر والمغرب تتلقى غالبية التمويل في المنطقة. توجه ما يقرب من 70% من مجموع الأموال في المنطقة إلى المغرب، تليها مصر مع ما يقرب من 20%. لأنهما من أكثر الأسواق نضوجا في المنطقة العربية، استطاعت المغرب ومصر تاريخيا الاستفادة من التمويل التجاري لدعم نموها. المؤسسات المالية المحلية (البنوك التجارية) كانت دائما نصيرا هاما للقطاع المغربي والمحرك الرئيسي للنمو، منشئة اثنتين من أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في البلاد تمولان حاليا أكثر من 80% من موجودات القطاع في مصر، كانت مؤسسات التمويل الانمائي والمؤسسات المالية المحلية الممول الرئيسي للقطاع.

إنخرطت البنوك التجارية المصرية مؤخرا في تمويل قطاع التمويل الأصغر، على الرغم من سجل حافل في القطاع من عوائد أعلى من المتوسط، ارتفاع جودة المحفظة، ضمانات صلبة، ووسائل التأمين المتاحة.

شهدت كل من المغرب ومصر حصتها المجتمعة من الالتزامات تنخفض من 90% إلى 75% في 2009. مع نمو ونضج الأسواق، تبحث الجهات المانحة والمستثمرون عن فرص في أسواق جديدة في المنطقة حيث يمكن لتمويلها أن يكون له تأثير مماثل في تطوير القطاع. أظهرت دراسة المجموعة الاستشارية أن سوقين فقط في المنطقة شهدا زيادة في التمويل في 2009: العراق وسوريا، وكلاهما يافعين ويتمتعان ببيئات تنظيمية مواتية.

## الجدول 4: الممولون النشطون في الشرق الأوسط

عدد المؤسسات النشطة	عدد الممولين العامين النشطين	
4	10	المغرب
3	9	مصر
12	37	دول أخرى
19	56	المجموع
75 ممول		مجموع الممولين
99 مليون دولار	687 مليون دولار	الالتزامات

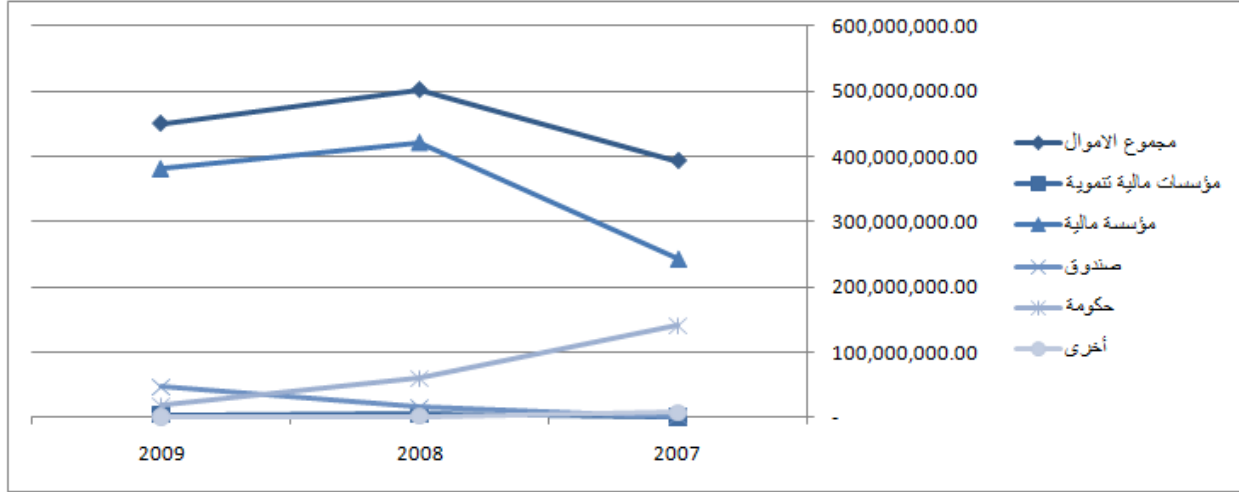
<sup>10</sup> الممولون الخاصون: هي المنظمات التي لا تتبع الحكومة مباشرة، على الرغم من أنه يمكنها أيضا الحصول على التمويل من مصادر حكومية. في هذا السياق، تشمل فئة الممولين الخاصين المؤسسات الاستثمارية (مثل صناديق التقاعد، المؤسسات المالية مثل شركات التأمين، البنوك، شركات إدارة الأصول، والدوائر المالية لدى الشركات) والمؤسسات (العائلية أو التجارية، مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة فورد).

المصدر: دراسة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لممولي قطاع التمويل الأصغر 2010.

تدل البيانات المرجعية على أن الإنخفاض العام في تمويل السوق المغربية بلغ 10%. بين عامي 2008 و 2009، وعلى الرغم من أزمة تأخر السداد في السوق المغربية، زادت الأموال المحلية تمويلها في المغرب بنحو 200%، في حين أن الأموال الثنائية والحكومية (بما في ذلك الحكومات الفرنسية والإسبانية) انخفضت بنحو 70%.

من حيث الأسعار، في حين أن مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية لا تزال تعتمد على أسعار الفائدة الميسرة لتمويل محافظها الإستثمارية، مؤسسات التمويل الأصغر المغربية من بين أكثر المؤسسات اعتماداً على التمويل التجاري في المنطقة بسبب قدرتها على إعطاء قروض بأسعار تنافسية، مستفيدة من علاقات متينة قائمة منذ فترة طويلة، مستوى عال من الالتزام من البنوك المحلية، دعم الحكومة، ومستوى عال من الاهتمام من المستثمرين الدوليين.

#### الشكل 10: التمويل في المغرب حسب نوع الممول



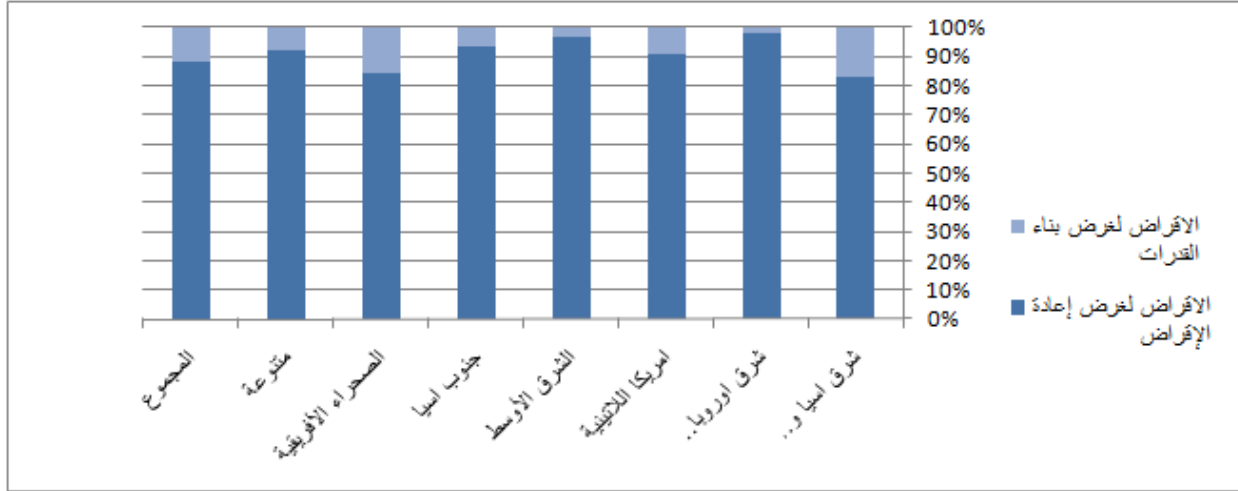
المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس 2007-2009؛ النتائج مجموعة.

#### الجدول 5: معدلات الفائدة حسب المنطقة وفي المنطقة العربية

2009	2008	
9.05	8.78	افريقيا
3.99	8.69	شرق اسيا والمحيط الهادئ
6.9	7.39	شرق اوربا واسيا الوسطى
7.67	9.4	امريكا اللاتينية والكاربيبي
11.6	11.2	جنوب اسيا
6.41	4.74	الشرق الاوسط
10.04	10.48	مصر
6.81	7.62	الاردن
4.82	3.66	المغرب
1.99	1.93	فلسطين
9.92	9.33	اليمن

المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس 2008-2009.

يظهر مسح المجموعة الاستشارية أيضاً أنه على الرغم من الديون والأسهم لا تزال تشكل الأدوات الرئيسية للتمويل في المنطقة، تبعت الضمانات الأسهم كمصدر هام للتمويل. في الواقع، تستخدم الضمانات في منطقة الشرق الأوسط أكثر من المناطق الأخرى، موفرة 12% من التمويل الإجمالي للمنطقة في عام 2009 مقابل أقل من 5% من إجمالي التمويل لبقية العالم. تلقى المغرب أعلى مستوى من ضمانات القروض في المنطقة في 2009.



عدد المجيبين: 61 بالإضافة الى تقديرات المجموعة استنادا الى 90 من أوعية إستثمار التمويل الأصغر (MIVs). المصدر: دراسة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لممولى قطاع التمويل الأصغر 2010.

كما هو موضح في الشكل 11، تستخدم غالبية الأموال الموجهة إلى منطقة الشرق الأوسط (84%) لإعادة تمويل مقدمي الخدمات المالية مباشرة وبطريق غير مباشر، وهذا قريب من المعدل العالمي البالغ 88%. مرة أخرى، مصر والمغرب تتلقيان حوالي 80% من هذه الأموال لتقديم القروض. التمويل المتبقي (128 مليون دولار أمريكي) تمثل التزامات لبناء قدرة القطاع. استخدمت 80% من هذه الأموال لتعزيز مؤسسات التمويل الأصغر، في حين يتم توجيه الأموال المتبقية نحو دعم البنية التحتية اللازمة للسوق، السياسة، والتنظيم.

بينما لم يتغير مستوى تمويل الإقراض الممدود في عام 2009 مقارنة بعام 2008، كانت هناك زيادة ملحوظة في التزامات بناء القدرات. في الواقع، شهدت منطقة الشرق الأوسط أعلى زيادة بين نظيراتها العالمية (36%) لتصل إلى 128 مليون دولار في التزامات بناء القدرات. وتعزى هذه الزيادة الى النمو المستمر لهذا القطاع، فضلا عن ظهور أسواق تمويل أصغر جديدة في بلدان مثل الجزائر والعراق والسودان. في الواقع، أكثر من نصف الزيادة في أموال بناء القدرات في المنطقة كان نتيجة لالتزامات جديدة أو اضافية للعراق.

## 6. الاداء المالي

### الكفاءة والربحية

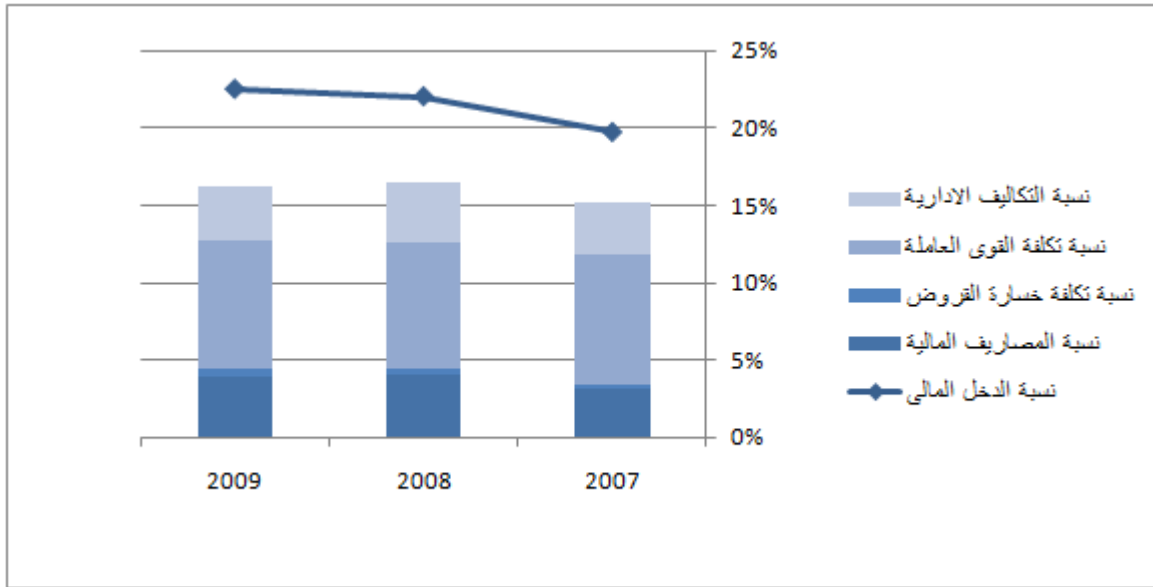
لم يزل التمويل الأصغر في المنطقة العربية يحقق أرباحاً للغاية في 2009. سجلت المنطقة أعلى متوسط عائداً على الموجودات (4,3%)

تأتي الربحية العالية في المنطقة على الرغم من أن لديها أحد أدنى مستويات الإيرادات المالية (22%) مقارنة بنظيراتها. بينما كانت الإيرادات المالية متواضعة، كانت عوائد المحافظ بين أعلى المعدلات في العالم (25%) يعزى هذا المزيج إلى أن المنطقة حافظت على نسبة منخفضة من إجمالي محفظة القروض إلى الأصول (75%) كانت النسبة منخفضة بشكل خاص في مصر واليمن، كلاهما أقل من 70%، وهو مؤشر على كون الأسواق أكثر تحفظاً في استثمار تمويلها في أنشطة الإقراض.

بما أن الإيرادات وحدها لا تفسر العوائد المرتفعة في المنطقة، يمكن أن يفسرها تحليل التكاليف. في الواقع، سجلت المنطقة العربية ثاني أدنى مجموع نفقات في العالم (20% من متوسط الموجودات) في عام 2009. على الرغم من أن المنطقة سجلت أعلى نسبة تكاليف قوى عاملة في العالم (10%) إلا أنها حافظت على أدنى نسبة مصاريف إدارية (4%) وثاني أقل نسبة نفقات مالية (3,7%).

أظهر تحليل الاتجاهات أن كلا من الإيرادات والمصروفات زادت خلال السنوات الثلاث الماضية. شهدت معظم البلدان في المنطقة زيادة الإيرادات من 2007 إلى 2009، باستثناء المغرب، التي شهدت إنخفاضا في الإيرادات المالية من 27% في 2007 إلى 25% في 2008 و 20% في 2009. بناء على ذلك، شهدت السوق المغربية إنخفاض شديد في الربحية بنسبة تزيد على 95% بين عامي 2007 و 2009. باستثناء المغرب من العينة الإقليمية، يبين الشكل 12 ازدياد العوائد على الأصول في المنطقة عموماً إلى 5,6%.

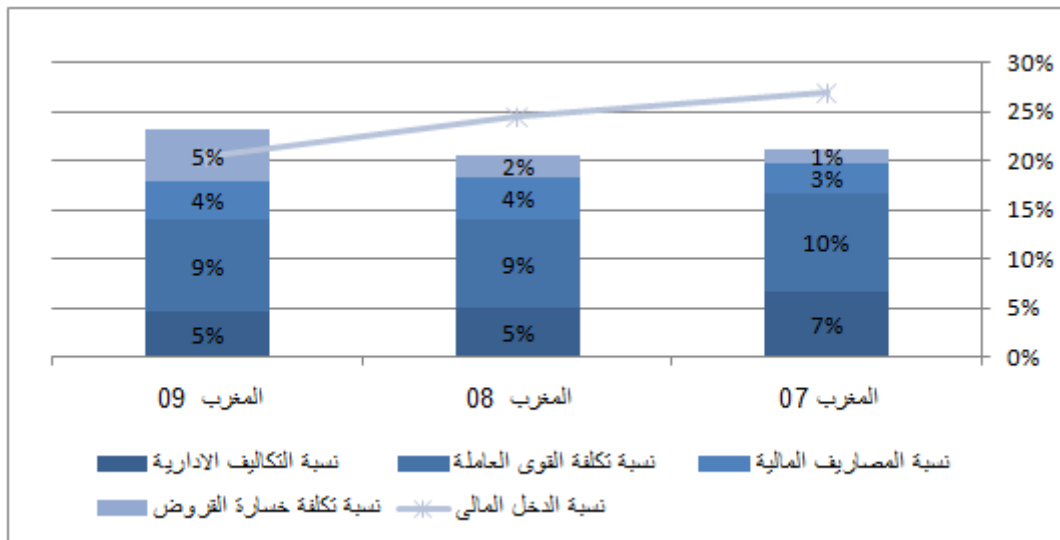
الشكل 12: الاتجاهات الإقليمية: تحليل العوائد على الأصول في الشرق الأوسط باستثناء المغرب (2007-2009)



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكن 2009-2007. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007.

في عام 2007، سجلت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية عائدا على الأصول بلغ 4,8% كوسيط لمؤسسات المغرب، وهذا يفوق المعيار الإقليمي، ولكن بحلول عام 2008 بدأت ربحية القطاع تتضاءل، منخفضة إلى 1,4%، وانخفض العائد على الأصول في عام 2009 أكثر من ذلك، ليصل إلى 0,2%. تعزى العائدات المتناقصة على مدى السنوات الثلاث، كما هو موضح في الشكل 13، إلى زيادة خسائر القروض. يتضح أن نسبة خسائر القروض ارتفعت من 1% في 2007 إلى 5% في 2009، في حين انخفضت النفقات الأخرى أو بقيت مستقرة. في الوقت نفسه، انخفضت نسب العائدات المالية من 27% في 2007 إلى 20% في 2009 بسبب تدهور نوعية المحفظة وصعوبة متزايدة في التحصيل، ما أدى إلى ارتفاع القروض المشطوبة.

الشكل 13: تغير الربحية: تحليل العوائد على الاصول في المغرب (2007-2009)



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكن 2009-2007. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007.

شهد القطاع الفلسطيني تحسنا كبيرا في الربحية من 2007 إلى 2009، بدءا من عائد على الاصول بلغ -0,7% في 2007 إلى عوائد إيجابية لعامي 2008 و 2009 بلغت 0,4% و 2,4% على التوالي. تعكس الزيادة في الإيرادات المالية من 8% في 2007 إلى 12% في 2008 و 15% في 2009 عائدات أعلى على الإستثمارات، التي تضاعفت تقريبا خلال فترة ثلاث سنوات.

مستويات الكفاءة في المنطقة العربية منخفضة مقارنة بقرنائها حول العالم. في عام 2009، سجلت المنطقة ثاني أعلى نسبة نفقات تشغيل إلى محفظة القروض (21%) مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 18%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة متوسط تكلفة القوى العاملة البالغ 14%. حافظ السوقان الصغيران نسبياً في المنطقة—السودان واليمن—على أعلى نسب تشغيل: 56% و 35%، على التوالي.

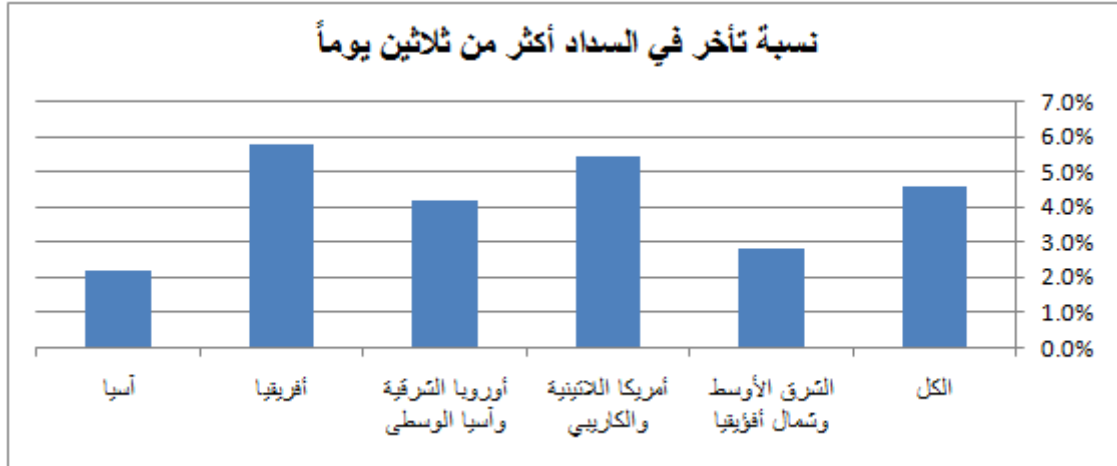
مرة أخرى، كانت مصر السوق الأكثر كفاءة في المنطقة. يعود الفضل في ذلك لضوابط صارمة على النفقات التشغيلية، وهي الأدنى في المنطقة، حيث بلغت نسبة نفقات التشغيل إلى محفظة القروض 13% بسبب الحفاظ على أدنى نسبة متوسط راتب إلى مستوى الدخل القومي الإجمالي للفرد (142%) باعتبار أن السوق المصرية لديها أكبر إنتشار في المنطقة، كانت قادرة على تسجيل أدنى نسبة تكلفة لكل مقترض (28 سنتاً فقط). على الجانب الآخر من الطيف، بلغت مستويات الرواتب في مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين ما يقرب من سبعة أضعاف مستويات الدخل. نظراً للانتشار المحدود، سجلت السوق الفلسطينية أعلى تكلفة لكل مقترض (2,8 دولار)

كجزء من خطة المغرب للانتعاش، بدأت مؤسسات التمويل الصغير تبادل معلومات العملاء بشكل غير رسمي لتحديد الاقتراض المتقاطع وعدلت وضيق سياسات الإقراض للعملاء الجدد. أدى هذا إلى انخفاض عدد المقترضين وزيادة مصاريف التشغيل، إذ بذل الموظفون المزيد من الوقت والجهد لإستعادة القروض المتخلفة بدلاً من زيادة الإنتشار. كان لذلك أثر سلبي على الكفاءة، كما يتضح من الزيادة في التكلفة لكل مقترض بنسبة 37% في 2007 إلى 2009. باستثناء تأثير الأزمة على تكاليف التشغيل والإنتشار، فإن مكاسب الكفاءة المتراكمة خلال السنوات السابقة جعلت السوق المغربية أحد أكثر الأسواق كفاءةً في المنطقة. علاوة على ذلك، بما أن التوظيف ازداد والإنتشار إنخفض، فقد إنخفضت الإنتاجية أيضاً.

## جودة المحفظة

ظلت جودة المحفظة مرتفعة في المنطقة على الرغم من أزمة التخلف في السوق المغربية في 2008 و 2009 وتقلب بعض الأسواق في المنطقة مثل فلسطين. كانت جودة المحفظة في المنطقة ككل فوق المتوسط، مع ثاني أدنى معدلات المحفظة في خطر < 30 يوم، و المحفظة في خطر < 90 يوم في العالم، حيث بلغت 2,8% و 1,9% على التوالي. سجلت المنطقة أيضاً أدنى نسبة شطب بين نظرائها 0,28% بشكل عام، مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية محافظة جداً وحذرة، مع مستويات أعلى من تغطية المخاطر.

الشكل 14: المحفظة في خطر < 30 يوم حسب المنطقة



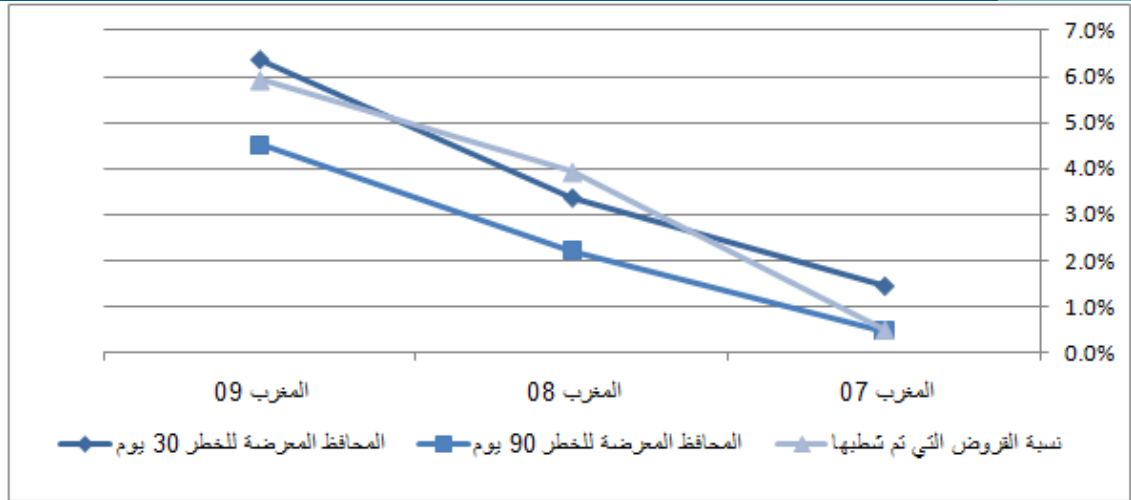
المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس، تقارير 2009. النتائج وسيطة

إنقلت جودة المحفظة في القطاع المغربي من أحد أقوى المحافظ في المنطقة (المحفظة في خطر < 30 يوم المحفظة في خطر < 30 يوم 1,5% في عام 2007) إلى أحد أضعف المحافظ (6,4% في 2009— فوق المتوسط العالمي بمقدار 1,8%) في أوائل عام 2007، أدت زيادة في القروض المتعثرة بسبب الإقراض المتعدد، سياسات الائتمان متساهلة، نظم معلومات إدارية قديمة، وانعدام ضوابط داخلية إلى تدهور نوعية المحفظة في 2008 وارتفاع حاد في المحافظ المعرضة للخطر.

كما هو مبين في الشكل 15، تضاعفت مستويات المحفظة في خطر < 30 يوم أكثر من ثلاثة أضعاف بين 2007 إلى 2009. كرد فعل للأزمة، إتخذت الحكومة المغربية العديد من الخطوات للحد من الضرر. كان أحد هذه التدابير إستحواذ مؤسسة البنوك الشعبية على مؤسسة زاكورة بعد أن بلغت زاكورة مستوى خطير من المحفظة في خطر < 30 يوم بلغ 30%. كإجراء وقائي، بدأت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية تبادل المعلومات الائتمانية على أساس أسبوعي للحد من حالات تعدد الإقراض.



الشكل 15: اتجاهات المحفظة في خطر < 30 يوم المحفظة في خطر < 90 يوم والقروض المشطوبة في المغرب

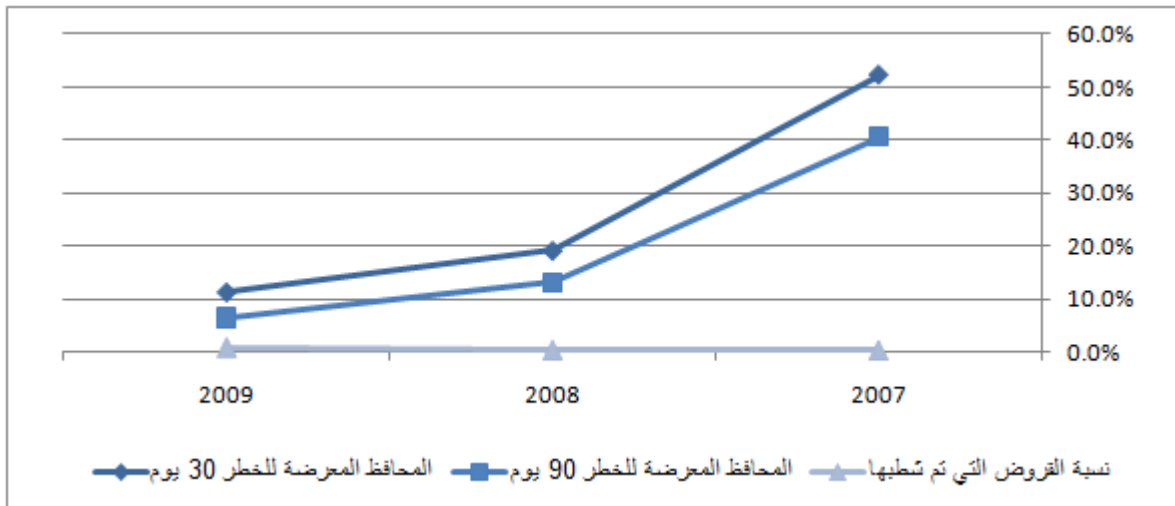


المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس 2009-2007. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007.

ارتفعت نسبة الشطب من 0,5% إلى 5,9% بين عامي 2007 و 2009، في حين إستمر إنخفاض نسبة تغطية المخاطر، من 79% إلى 60% في الواقع، حافظت المغرب على أحد أدنى نسب تغطية المخاطر في المنطقة في عام 2009. نستنتج من هذا أن زيادة نفقات تغطية الخسائر من 1% إلى 5% بين عامي 2007 و 2009 لم يكن كافياً لمواجهة زيادة المخاطر خلال الفترة نفسها. بالتالي، فإن القطاع المغربي قد يحتاج إلى النظر في زيادة مستويات النفقات لتغطية المخاطر التي يواجهها القطاع.

أما بالنسبة للبلدان الأخرى في الإقليم، فطلت نوعية المحفظة مستقرة بشكل عام. حافظ اليمن على أدنى معدل المحفظة في خطر < 30 يوم في المنطقة في عام 2009 (أقل من 1%) تلتها مصر بنسبة 1,2%، والأردن بنسبة 1,3%. مع أن سوق فلسطين لديها أعلى نسبة المحفظة في خطر < 30 يوم 7,5% تحسنت نوعية المحفظة مع مرور الوقت، كما هو موضح في الشكل 16. انخفضت مستويات المحفظة في خطر < 30 يوم و المحفظة في خطر < 90 يوم بنسبة 80% تقريباً من 2007 إلى 2009، وارتفعت نسبة الشطب قليلاً جداً، من 0,4% إلى 0,9% بين عامي 2007 و 2009.

الشكل 16: اتجاهات المحفظة في خطر < 30 يوم المحفظة في خطر < 90 يوم والقروض المشطوبة في فلسطين



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس 2009-2007. النتائج هي الأرقام الوسيطة لعينة قوامها 37 مؤسسة قدمت بيانات للفترة 2009-2007.

ظل التمويل الأصغر في عام 2009 في المنطقة العربية فريداً من نواحي متعددة. بينما واصل القطاع النمو بمعدلات قياسية، إلا أنه لم يتخل عن مهمته الاجتماعية ولا يزال ملتزماً بالعناية بذوي الدخل المنخفض والنساء. على الرغم من أزمة التخلف في السوق المغربي وحالات الصراع في عدد من البلدان، لا تزال المنطقة تحتفظ بجودة محفظة عالية جداً. أيضاً، فإن الزيادة في الإيرادات المالية إلى جانب ضوابط مشددة على النفقات أدت إلى تسجيل أعلى عوائد مقارنةً بنظيراتها حول العالم. هناك مفارقات مع ذلك، فقد حصلت المنطقة العربية على أقل تمويل دولي، وهذا مثير للإهتمام عند النظر إلى معدلات الإختراق المنخفضة وإمكانات النمو والتنمية في القطاع وكذلك زيادة مستويات الكشف والشفافية بين مؤسسات التمويل الأصغر العربية.

يمكن أن يفسر غياب التشريع وإطار قانوني واضح في المنطقة جزئياً انخفاض مستويات الإستثمار الأجنبي المباشر. بشكل عام، تقلل القوانين واللوائح المخاطر المؤسسية، وبالتالي تجذب الإستثمار. بينما قد ينظر المستثمرون إلى غياب التنظيم كخطر، فإن وجود تنظيمات تقييمية يعرقل استعدادها للإستثمار في الأسواق التي لا توفر مساحة كافية للابتكار وتنويع المنتجات.

معظم البلدان في المنطقة العربية إما لم تقدم قوانين تمويل أصغر محددة لإستقطاب المستثمرين أو لديها قوانين غير واضحة أو مقيدة. بدأ هذا بتغيير، بإدخال قوانين التمويل الصغير في سوريا عام 2007 واليمن عام 2009 وفلسطين ومصر عام 2010. مع استمرار نضج صناعة التمويل الأصغر في المنطقة العربية، سيكون من الضروري وضع لوائح خاصة بكل بلد فيها من المرونة ما يكفي للسماح بتطوير القطاع بينما توفر ما يكفي من الإشراف والإبلاغ لضمان حقوق العملاء والمستثمرين. نتوقع إذا أن نرى زيادة تدفق الأموال من المستثمرين الاجتماعيين والتجاربيين الذين لديهم الثقة للإستثمار في منطقة تعد بتحقيق الأهداف الرئيسية.

كتبه:

رانيا عبد الباقي

المدير التنفيذي

سنايل- شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية

شيماء زين

رئيس قسم الشفافية

سنايل - شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية

تشارلز كوردير

المحلل الرئيس، قسم الشرق الأوسط، سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس

\* تود سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس أن تشكر المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء لتعاونها في كتابة هذا التقرير، وخصوصاً محمد خالد، ممثل المجموعة الاستشارية لمنطقة الشرق الأوسط

## الأداء الاجتماعي

يُقيّم هذا القسم الجوانب المختلفة لإدارة الأداء الاجتماعي كما قدمتها مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة العربية خلال العامين الماضيين. يوفر القسم إطاراً لتحليل الوضع الحالي لممارسة الأداء الاجتماعي في المنطقة إستناداً إلى مؤشرات أداء إجتماعية إختارها فريق الأداء الاجتماعي<sup>11</sup>، ويسلط الضوء على التحديات الراهنة في مجال جمع البيانات وإعداد التقارير.

### نظرة عامة

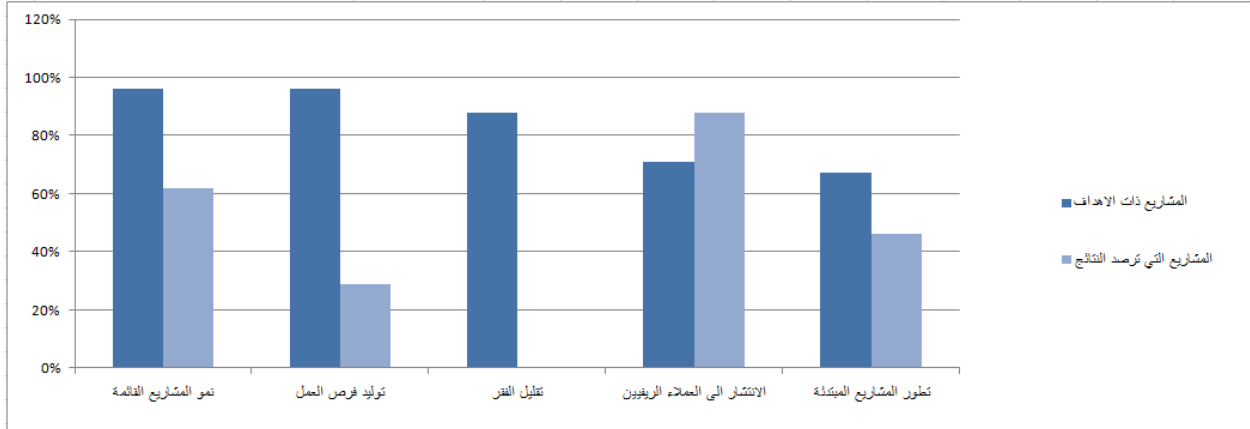
كشفت بيانات جمعت عن الأداء الاجتماعي لأربع وعشرين مؤسسة تمويل أصغر في الشرق الأوسط على مدى العامين الماضيين عن منطقة تعتبر فيها المشاريع الصغرى والصغيرة هي السوق المستهدفة الرئيسية، مع التركيز على الإناث. أوردت مؤسسات التمويل الأصغر الحد من الفقر كأحد أهدافها التطويرية، على الرغم من الإنتشار إلى الفقراء ليس مؤشراً متابعاً بشكل رئيسي. من ناحية أخرى، بدأت مؤسسات التمويل الأصغر تكييف سياساتها الداخلية ونظمها لتتبع أداء المؤشرات الاجتماعية ووضع سياسات تنموية متعلقة بتدريب الموظفين على الأداء الاجتماعي وحماية المستهلك. مع ذلك، لا تتابع مؤشرات الأداء الاجتماعي بطريقة منهجية، ولا تزال مؤسسات التمويل الأصغر تواجه صعوبات في الإبلاغ عن النتائج الفعلية المتصلة بمهامها.

### ترجمة المهمة الاجتماعية إلى نتائج يمكن قياسها

كانت غالبية مؤسسات التمويل الأصغر التي أبلغت بيانات الأداء الاجتماعي منظمات غير حكومية (17 مؤسسة)، وهذا يعكس الوضع القانوني السائد لمؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة. كانت هناك أيضاً خمس مؤسسات مالية غير مصرفية، بنك واحد، ووكالة تابعة للأمم المتحدة. في المجموع، تمثل هذه المؤسسات 41% من جميع المؤسسات العربية التي قدمت معلومات مالية إلى سوق تبادل المعلومات مكس وغطت ثمان دول، برزت منها الأردن كالأكثر نشاطاً في تقديم بياناتها. معظم مؤسسات التمويل الأصغر التي قدمت التقارير يزيد عمرها على 10 اعوام ومن ناحية الحجم هي صغرى أو صغيرة<sup>12</sup>. تصل المؤسسات إلى ما مجموعه 800,000 مقترض.

ذكرت هذه المؤسسات خلق فرص العمل ونمو الأعمال التجارية كأهدافها الإنمائية الأعلى، يليها الحد من الفقر. يستطيع معظم المؤسسات تقديم بيانات عن الاعمال التي مولتها، ولكن أقل من ثلثها تعقب معلومات عن خلق فرص العمل. في حين أن الحد من الفقر كان هدفاً لـ 88%، ذكرت 30% فقط استهداف الفقر تحديداً في بيان مهمتها. لا تتبع عادة بيانات الفقر في المنطقة، و فقط أربع مؤسسات استطاعت تقديم بيانات عن العملاء تحت خط الفقر. من بين هؤلاء، ذكرت مؤسستان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن 5% من عملائها تحت خط الفقر الوطني<sup>13</sup>. ترجع صعوبة تتبع البيانات المتعلقة بالفقر جزئياً إلى عدم توافر وسائل احصاء الفقر في المنطقة، مثل مؤشر الخروج من الفقر (PPI) في وقت كتابة هذا التقرير. المؤشر متاح حالياً في مصر، فلسطين، المغرب، واليمن، ولكن في السنة المالية 2009 كان موجوداً فقط في المغرب واليمن. ذكرت مؤسسة مغربية أنها قاسته، لكنها لم تبلغ عن القياسات.

### الشكل 1: الأهداف التنموية وتعقب النتائج



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس، 2008-2009. ملاحظة: رصد النتائج يشير إلى قدرة المؤسسات على الإبلاغ عن مؤشرات ذات صلة بأهداف التنمية. "الحد من الفقر" يشير إلى قدرة مؤسسة التمويل الأصغر الإبلاغ عن عدد العملاء الذين صنعوا فوق خط الفقر بعد 3 سنوات في البرنامج.

تمثل النساء أغلبية العملاء في الشرق الأوسط (وسيط 62%) ومعظمهن حصلن على قروض جماعية (68%) يمكن لعدد صغير نسبياً من مؤسسات التمويل الأصغر (38%) الإبلاغ عن عدد العمليات اللاتي تخرجن من منهجية الإقراض الجماعي للإقراض الفردي، وهذا العدد كان منخفضاً للغاية (وسيط 5%) أعلنت 71% من مؤسسات التمويل الأصغر تمكين المرأة/المساواة بين الجنسين كهدف تنموي، ويبدو أن

<sup>11</sup> أنشئ في مارس 2005، وقد كلفت فريق العمل مع تحديد الأداء الاجتماعي ومعالجة تساؤلات حول قياس وإدارة الأداء الاجتماعي. لمعرفة المزيد زيارة: <http://www.sptf.info/>

<sup>12</sup> المشاريع الصغرى توظف خمسة موظفين أو أقل؛ المشاريع الصغيرة توظف ما بين خمس و 50 موظفاً.

<sup>13</sup> وفقاً لمسح الإنفاق والإستهلاك الفلسطيني لعام 2007، نحو 30% من السكان يعيشون تحت خط الفقر الوطني.

14 الخدمات المقدمة تتفق مع هذا الهدف؛ إذ تقدم 61% من مؤسسات التمويل الأصغر هذه الخدمات . قدم قطاع التمويل الأصغر في الشرق الأوسط مستوى محدودا من الشمول المالي من حيث الإمتداد الجغرافي، حيث مثل العملاء من المناطق الريفية وشبه الحضرية 31% فقط من مجموع السكان المخدومين. بالإضافة إلى ذلك، أفاد 4% فقط من مؤسسات التمويل الأصغر ان لها فروع حيث لا توجد مؤسسات تمويل أخرى وان العملاء المخدومون في هذه المناطق يمثلون مجرد 2% من مجموع الزبائن. بين المجموعات المحرومة الأخرى اللاجئين؛ 17% من مؤسسات التمويل الأصغر تخدم اللاجئين الفلسطينيين ضمن عملائها.

لا يزال الانتماء المنتج الرئيسي المالي المقدم. عرضت 75% من مؤسسات التمويل قروضا لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة وازادت نصفها تقريبا القروض السكنية والزراعية أيضا. عرض 33% من المؤسسات المبلغة قروضا استهلاكية، في حين أن 17% فقط عرضوا قروضا للتعليم. وفرت البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية التي أبلغت عن بيانات الأداء الإجتماعي خدمات الإذخار، الى جانب منظمين غير حكوميين قدمتا خدمات تيسير الإذخار. عرضت نصف المؤسسات المبلغة التأمين على الحياة، ولكن واحدة فقط عرضت منتجات التأمين الاختياري. عرضت 54% من مؤسسات التمويل الأصغر خدمات الأعمال، التي استخدمها 45,000 عميل.

### السياسات والإجراءات المعمول بها لإدارة الأداء الإجتماعي

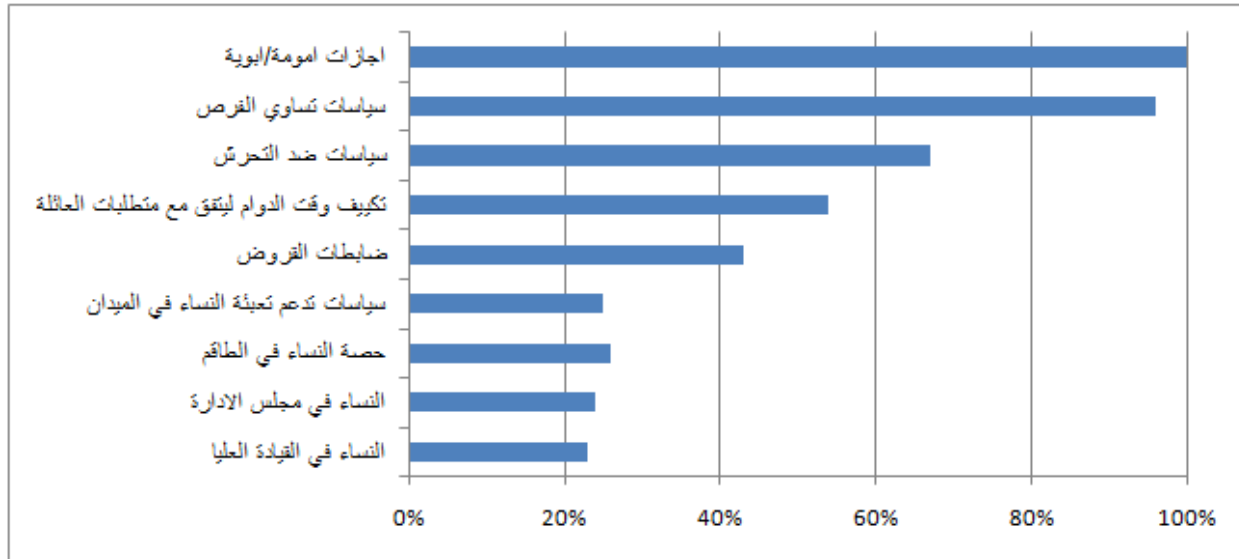
اعترفت نسبة متزايدة من مؤسسات التمويل الأصغر في المنطقة بإدارة الأداء الإجتماعي كجزء هام من العمليات، وهذا ما يعكسه ارتفاع نسبة المؤسسات (71%) التي قدمت بعض التدريب على مواضيع الأداء الإجتماعي. كانت المواضيع الأكثر شيوعا للتدريب لتحديد

15 المهمة، الأهداف الإنمائية، منع المديونية المفرطة، والتواصل مع العملاء حول الأسعار . هذه ليست سوى الخطوة الأولى، إذ ان القليل من مؤسسات التمويل الأصغر (8%) أنشأت لجانا دائمة للأداء الإجتماعي تستعرض بانتظام مشاكل الأداء الإجتماعي.

تعكس هيكلية الموارد البشرية لدى مؤسسات التمويل الأصغر المبلغة جزئيا الميل في الشرق الأوسط لإعطاء الأولوية للأهداف الإنمائية الجنسية. تمثل النساء 36% في المئة من الموظفين وغالبية ضباط القروض، ولكن تمثيلهن لا يزال ضعيفا في المناصب الإدارية (الشكل 2).

أكثر من 80% من مؤسسات التمويل الأصغر المبلغة تكافئ الموظفين على أساس انجازات الأداء الإجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية المحفظة وقدرة الموظفين على جذب عملاء جدد من السوق المستهدفة. كان متوسط تناوب الموظفين 14% في المئة تقريبا، وجميع الموظفين العاملين في عمليات تمويل المشاريع الصغيرة لديهم وظائف دائمة داخل المؤسسة. بشكل عام، ابلغت المؤسسات عن ممارسات حسنة من موظفيها، غالبيتها تتعلق بسلامة الموظفين، جدول مرتبات واضح على أساس الرواتب في السوق، الاشتراك في صندوق التقاعد، والسياسات المناهضة للتمييز. كانت السياسة الأقل شيوعا الحق في الانضمام الى اتحاد، التي نفذها ربع مؤسسات التمويل الأصغر فقط.

الشكل 2: الأبعاد الجنسية لمؤسسات التمويل



المصدر: سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس، 2009

14 خدمات تمكين المرأة التي تم تحديدها في التقرير هي: التدريب على الأعمال التجارية، تدريبات القيادة، تعليم حقوق المرأة، وتقديم المشورة لضحايا العنف.  
15 أجريت التدريبات في مجال إدارة الأداء الاجتماعي في المنطقة من خلال شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل).

بلغ معدل التسرب<sup>16</sup> في المنطقة 37% في 2009، وقالت 29% من مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا في المغرب، ان العملاء كانوا يفترون من مؤسسات أخرى. ذكرت هذه المؤسسات ان 47% من عملائها يقعون في هذه الفئة. حوالي 33% من مؤسسات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط ذكرت رصد تسرب العملاء بانتظام و 65% أفادت استخدام مقابلات مع العملاء المتسربين لأغراض أبحاث السوق.

عموما، بدا ان مؤسسات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط تولي اهتماما بمبادئ حماية المستهلك، خاصة تلك السياسات المتعلقة بالوقاية من المديونية المفرطة وتسعير شفاف ومسئول (انظر الجدول حول مبادئ حماية المستهلك). أيد 21 مؤسسة في المنطقة "الحملة الذكية" مع ذلك، لم يبلغ سوى 30% من المؤسسات ان لديها كل مبادئ حماية المستهلك. كما بين التقرير (القسم الثالث) وجود إطار فعال لتبادل معلومات العملاء مهم، خاصة لغرض منع المديونية المفرطة. إنشاء مكاتب انتماء مع متطلبات تقديم تقارير إلزامية خطوة هامة، وقد بدأت عدة بلدان في المنطقة بتنفيذها.

كانت عملية الموافقة على القروض مقرونة بتقييم قدرة المقترض على السداد التدبير الأكثر شعبية بين مؤسسات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط لمعالجة المديونية المفرطة. مع ذلك، عرضت فقط 25% من مؤسسات التمويل الأصغر التعليم المالي للعملاء، في حين أن أكثر من 60% ادعوا انهم نجحوا في إنشاء آلية لمعالجة شكاوى العملاء أو تحديد قواعد سلوك للممارسات المقبولة وغير المقبولة لتحصيل الديون.

#### الجدول 1: مبادئ حماية المستهلك

مبادئ حماية المستهلك	المؤسسات التي ابلغت عن وجود سياسات الحماية
تجنب المديونية المفرطة	71%
تسعير شفاف ومسئول	75%
ممارسات مناسبة لتحصيل الديون	50%
خصوصية معلومات العملاء	50%
آليات الانتصاف من المظالم	46%
السلوك الأخلاقي للموظفين	67%

#### الخاتمة

أظهرت تقارير الأداء الاجتماعي من مؤسسات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط نتائج مختلطة. بينما يندر تتبع مؤسسات التمويل الأصغر للإنتشار ما وراء النساء والجغرافيا، الا انهم أصبحوا اكثر وعيا بأهمية إدارة الأداء الاجتماعي، خاصة ما يتعلق بحماية المستهلك. رغم ذلك، لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه قبل أن تقدم منطقة الشرق الأوسط بيانات يمكن استخدامها قياسيا عبر البلدان. كما أظهرت مناطق أخرى، يمكن أن تلعب الشبكات الإقليمية دورا أساسيا في التدريب على والتوعية بأهمية إدارة الأداء الاجتماعي. شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنابل) على وجه الخصوص نشطة في تدريب الأداء الاجتماعي، وبدأت عدة مؤسسات تمويل أصغر في المنطقة تنفيذ عمليات التدقيق الاجتماعي. تحسين الادراج المالي هام لتحقيق أهداف التنمية التي حددتها مؤسسات التمويل الأصغر، مثل ايجاد فرص العمل، زيادة الدخل، والحد من الفقر. كما ذكر أعلاه، كان الإنتشار الى الفقراء المؤشر الأكثر صعوبة في الإبلاغ عام 2009. مع ذلك، يمكن لهذا ان يتغير في العام المقبل مع زيادة توافر PPI في المنطقة وتزايد عدد المؤسسات التي تقيس الإنتشار الى الفقراء.

للاطلاع على بيانات الأداء الاجتماعي للمؤسسات المبلغة، يرجى زيارة:  
<http://www.mixmarket.org/social-performance-data>

كتبه:

ميكول بيسنلي

مدير الأداء الاجتماعي، سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر - مكس

<sup>16</sup> الصيغة المستخدمة لحساب معدل التسرب هي: (العملاء في بداية الفترة + العملاء الجدد - العملاء في نهاية الفترة)/العملاء في بداية الفترة.

الأردن	الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة
اليمن	بنك الأمل للتمويل الأصغر
العراق	منظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة
المغرب	جمعية التمويل الصغرى واد سرو
المغرب	المؤسسة المغربية للمشاريع الصغرى (إنماء)
فلسطين	المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)
مصر	جمعية رجال أعمال الإسكندرية
لبنان	أمين ش.م.ل/مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
العراق	مبادرة الوصول إلى خدمات الإقراض- مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
لبنان	مؤسسة مخزومي
مصر	جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية
الأراضي الفلسطينية	ريادة للإقراض و الخدمات المالية/ مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
المغرب	مؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى
الأردن	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
اليمن	مؤسسة عدن للتمويل الأصغر
الأردن	صندوق المرأة
الأردن	صندوق التنمية والتشغيل
الأردن	الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم)
الأردن	مؤسسة فينكا الأردن
تونس	إندا العالم العربي
لبنان	الجمعية اللبنانية للتنمية - المجموعة
الأراضي الفلسطينية	برنامج اونروا للتمويل الأصغر
المغرب	الجمعية المغربية - تضامن بلا حدود
اليمن	برنامج نماء للتمويل الأصغر

المؤسسات العربية القياسية 2009: 55 مؤسسة تمويل أصغر المشاركون في بيانات اتجاهات مؤسسات التمويل الأصغر 2007-2009: 37 مؤسسة (بالخط المائل)	
مصر	الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين، الجمعية المصرية لتنمية و تطوير المشروعات "البيد"، جمعية رجال الأعمال لتنمية المجتمع بالشرقية، جمعية تنمية المجتمع المحلي بحي الإسكان الصناعي بشبرا الخيمة، جمعية تنمية المجتمع ورعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بسوهاج، جمعية رجال أعمال الإسكندرية، جمعية سيدات أعمال أسبوط، المؤسسة الأولى للتمويل الأصغر - مصر (وكالة الأغا خان للتمويل الأصغر)، جمعية رجال الأعمال والمستثمرين لتنمية المجتمع بالدقهلية، مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر، الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، الجمعية الإقليمية لتنمية المشروعات بسوهاج، جمعية رجال أعمال أسبوط - مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية
العراق	منظمة الثقة لتمويل المشاريع الصغيرة
الأردن	شركة الشرق الأوسط لتمويل المشاريع الصغيرة، الشركة الأردنية لتمويل المشاريع الصغيرة (تمويلكم)، الشركة الأهلية لتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة، صندوق التنمية والتشغيل (ريادة)، البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، صندوق المرأة، مؤسسة فينكا الأردن، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) دائرة التمويل الصغير
لبنان	الجمعية اللبنانية للتنمية - المجموعة، مؤسسة مخزومي، أمين ش.م.ل/مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
المغرب	الجمعية المغربية - تضامن بلا حدود، جمعية الكرامة للسلفات الصغيرة، المؤسسة المغربية للمشاريع الصغرى (إنماء)، مؤسسة القرض الفلاحي، جمعية الأمانة لإنعاش المقاولات الصغرى، مؤسسة أثيل للقرروض الصغرى، جمعية التمويلات الصغرى واد سرو، مؤسسة البنك الشعبي للقرروض الصغرى، مؤسسة التنمية المحلية والشراكة (سلف البركة)، مؤسسة زكورة
فلسطين	وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) برنامج التمويل الأصغر والمنشآت الصغرى، بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية (فاتن)، جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية، جمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)، المركز العربي للتطوير الزراعي (أكاد)، شركة ريف للتمويل، برنامج ريادة/ مؤسسة الإسكان التعاوني الدولية
السودان	جمعية بورسودان لتنمية المشاريع الصغيرة، براك سودان، فينانس سودان
سورية	مؤسسة التمويل الصغير الأولى، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) دائرة التمويل الصغير
تونس	إندا العالم العربي
اليمن	اتحاد نساء اليمن - برنامج الادخار و الإقراض / أبين، شركة الأوتل للتمويل الأصغر، المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، مؤسسة عدن للتمويل الأصغر، المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة، منظمة سوللتنمية المرأة و الطفل (برنامج صنعاء للإقراض - أزال)

مجموعة النظراء	التعريف	الوصف
الدولة	مصر (13 مؤسسة تمويل أصغر)	مؤسسات التمويل الأصغر المصرية
	الأردن (8 مؤسسات تمويل أصغر)	مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية
	المغرب (10 مؤسسات تمويل أصغر)	مؤسسات التمويل الأصغر المغربية
	فلسطين (8 مؤسسات تمويل أصغر)	مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية
	اليمن (6 مؤسسات تمويل أصغر)	مؤسسات التمويل الأصغر اليمنية
	المنطقة العربية باستثناء المغرب (45 مؤسسة تمويل أصغر)	جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية باستثناء المغربية
الاستدامة	الاكتفاء المالي الذاتي العربي (38 مؤسسة تمويل أصغر)	الاكتفاء الذاتي المالي $\leq 100\%$
	انعدام الاكتفاء المالي الذاتي العربي (17 مؤسسة تمويل الأصغر)	لاكتفاء الذاتي المالي $> 100\%$
الحجم	صغيرة (24 مؤسسة تمويل أصغر)	مؤسسات تمويل أصغر عربية مع محفظة قروض إجمالية أصغر من مليوني دولار
	متوسطة (15 مؤسسة تمويل أصغر)	مؤسسات تمويل أصغر عربية مع محفظة قروض إجمالية بين 2 و 8 مليون دولار
	كبيرة (16 مؤسسة تمويل أصغر)	مؤسسات تمويل أصغر عربية مع محفظة قروض إجمالية أكبر من 8 مليون دولار
الانتشار	صغيرة (14 مؤسسة تمويل أصغر)	عدد المقترضين $> 10,000$
	متوسطة (15 مؤسسة التمويل الأصغر)	عدد المقترضين $\leq 10000$ و $> 30,000$
	كبيرة (26 مؤسسة تمويل أصغر)	عدد المقترضين $< 30,000$



المزايا المؤسسية	
عدد مؤسسات التمويل الأصغر	حجم المجموعة في العينة
السن	سنوات عمل مؤسسة التمويل الأصغر
مجموع الأصول	مجموع الأصول المعدلة للتضخم واحتياطي محفظة القروض والشطب
مجموع المكاتب	العدد، بما في ذلك المقر الرئيس
مجموع الموظفين	إجمالي عدد الموظفين
الهيكلية المؤسسية	
نسبة رأس المال إلى الأصول	مجموع حقوق المساهمين المعدل/مجموع الموجودات المعدلة
النيون إلى وحقوق الملكية	مجموع المطلوبات المعدل/مجموع حقوق المساهمين المعدل
الودائع إلى القروض	الودائع/ إجمالي محفظة القروض المعدل
الودائع إلى إجمالي الأصول	الودائع/مجموع الأصول المعدلة
إجمالي محفظة القروض إلى إجمالي الأصول	محفظة القروض المعدلة/ إجمالي الأصول المعدلة
مؤشرات الإنشطار	
مجموع المقترضين	عدد المقترضين ذوي القروض غير المسددة، معدلاً للشطب الموحد
نسبة المقرضات	عدد المقرضات الناشطات/ عدد المقترضين المعدل
مجموع القروض غير المسددة	عدد القروض غير المسددة، معدلاً للشطب الموحد
إجمالي محفظة القروض	إجمالي محفظة القروض، معدلاً للشطب الموحد
متوسط الرصيد لكل مقترض	إجمالي محفظة القروض (معدلاً)/ عدد المقترضين الفعليين (معدلاً)
متوسط الرصيد لكل مقترض/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط رصيد القروض لكل مقترض/الناتج القومي للفرد
متوسط الرصيد القائم	محفظة القروض الإجمالية (معدلاً)/عدد القروض غير المسددة (معدلاً)
متوسط الرصيد القائم/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط الرصيد القائم(معدلاً)/ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
عدد المودعين	عدد من المودعين (أي نوع من الودائع)
عدد حسابات الودائع	عدد جميع حسابات الودائع
الودائع	القيمة الإجمالية لجميع حسابات الودائع
متوسط الوديعة لكل مدخر	الودائع/عدد المودعين
متوسط الوديعة لكل مدخر/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط رصيد الودائع لكل مدخر/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
متوسط رصيد حساب الإيداع	المدودعين/عدد حسابات الودائع
متوسط رصيد حساب الإيداع/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	متوسط رصيد حساب الإيداع/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
مؤشرات الاقتصاد الكلي	
الناتج القومي للفرد	إجمالي الدخل المتولد من السكان في بلد ما، بغض النظر عن الموقع/مجموع عدد السكان (مؤشرات التنمية العالمية)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	النمو السنوي في الناتج الإجمالي من السلع والخدمات التي تحدث داخل أراضي بلد معين (مؤشرات التنمية العالمية)
سعر الإيداع	سعر الفائدة المقدمة للمدعماء المقيمين في البلد، الوقت، أو ودائع الإيداع (صندوق النقد الدولي/الإحصاءات المالية الدولية)
معدل التضخم	التغير السنوي في متوسط أسعار المستهلك (صندوق النقد الدولي/الإحصاءات المالية الدولية)
العمق المالي	مجموع المال، بما في ذلك العملة والودائع والعملات الإلكترونية/الناتج المحلي الإجمالي، وقياس تسهيل الاقتصاد (صندوق النقد الدولي/الإحصاءات المالية الدولية)
الاداء المالي الإجمالي	
العوائد على الأصول	صافي الدخل التشغيلي المعدل-الضرائب// متوسط مجموع الأصول المعدل
العوائد على حقوق المساهمين	صافي الدخل التشغيلي المعدل-الضرائب// متوسط مجموع الحقوق المعدل
الانكفاء الذاتي التشغيلي	الإيرادات المالية/(المصاريف المالية + خسائر الهبوط في القيمة على القروض + نفقات التشغيل)
الانكفاء الذاتي المالي	الإيرادات المالية المعدل / (المصاريف المالية + خسائر الهبوط في القيمة على القروض + نفقات التشغيل) المعدل
الإيرادات المالية/الأصول	الإيرادات المالية المعدلة/متوسط مجموع الأصول المعدل
هامش الربح	صافي إيرادات التشغيل/العائدات المالية المعدلة
العائد على إجمالي محفظة القروض (اسمي)	الإيرادات المالية من محفظة القروض المعدل/متوسط إجمالي محفظة القروض
العائد على إجمالي محفظة القروض (حقيقي)	(العائد المعدل على إجمالي المحفظة (اسمي) - التضخم المعدل) / (1 + التضخم المعدل)
النفقات	
مجموع المصاريف/الأصول	(النفقات المالية + صافي خسارة الانخفاض + نفقات التشغيل) المعدل/متوسط مجموع الأصول المعدل
المصروفات المالية/الأصول	المصروفات المالية المعدلة/متوسط مجموع الأصول المعدل
مخصص انخفاض قيمة القروض/الأصول	خسائر انخفاض قيمة القروض المعدل/متوسط مجموع الأصول المعدل
مصاريف التشغيل/الأصول	نفقات التشغيل/متوسط مجموع الأصول المعدل
نفقات الموظفين/الأصول	نفقات الموظفين المعدل/متوسط مجموع الأصول المعدل
المصروفات الإدارية/الأصول	المصروفات الإدارية المعدل/متوسط مجموع الأصول المعدل
تسوية المصروفات/الأصول	(صافي إيرادات التشغيل غير المعدل- صافي إيرادات التشغيل المعدل)/ متوسط مجموع الأصول المعدل
الكفاءة	
نفقات التشغيل/محفظة القروض	نفقات التشغيل المعدل/ متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل
نفقات الموظفين/محفظة القروض	نفقات الموظفين المعدل/متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل
متوسط الراتب/الدخل القومي الإجمالي للفرد	متوسط نفقات الموظفين المعدل/ الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد
التكلفة لكل مقترض	نفقات التشغيل المعدل/متوسط عدد المقترضين الفعليين المعدل
تكلفة القروض	نفقات التشغيل المعدل/متوسط عدد القروض المعدل
الإنتاجية	
المقترضون لكل موظف	عدد المقترضين الفعليين المعدل/عدد الموظفين

عدد القروض المستحقة المعدل/عدد الموظفين	القروض لكل موظف
عدد المقترضين الفعليين المعدل/عدد موظفي القروض	المقترضون لكل ضابط اقراض
عدد القروض المستحقة المعدل/عدد موظفي القروض	القروض لكل ضابط اقراض
عدد المدوعين/عدد الموظفين	المدخرون الطوعيون لكل موظف
عدد حسابات الإيداع/عدد الموظفين	حسابات التوفير لكل موظف
عدد موظفي القروض/عدد الموظفين	نسبة تخصيصات الموظفين
	<b>المخاطر والسيولة</b>
الحساب المعلق، محفظة متأخرة أكثر من 30 يوم + المحفظة بعد اعادة التفاوض/إجمالي محفظة القروض المعدل	محفظة في خطر 30 يوم
الحساب المعلق، محفظة متأخرة أكثر من 90 يوم + المحفظة بعد اعادة التفاوض/إجمالي محفظة القروض المعدل	محفظة في خطر 90 يوم
قيمة القروض المشطوبة المعدل/متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل (الشطب المعدل - قيمة القروض المستردة)/ متوسط إجمالي محفظة القروض المعدل	نسبة الشطب معدل خسائر القروض
مخصص بدل الخسارة المعدل/المحفظة في خطر < 30 يوم	تغطية المخاطر
النقد والحسابات البنكية المعدلة/مجموع الاصول المعدلة	الاصول السائلة غير الربحية كنسبة مئوية من مجموع الاصول

السودان	لبنان	اليمن	فلسطين	الأردن	مصر	المغرب	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	
3	3	6	8	8	13	10	55	عدد مؤسسات التمويل الأصغر
3	12	6	14.5	10	12	11	10	السن
7480258	15898049	706176	8748336	15349569	12740584	17655437	9966395	مجموع الأصول
5	4	4	9	11.5	11	112.5	10	مجموع المكاتب
25	92	39	41.5	97.5	302	343	110	مجموع الموظفين
20%	75%	13%	62.3%	47.7%	55.1%	27.3%	45%	نسبة الأصول الرأسمالية
0%	34%	144%	61%	110%	80%	187%	93%	نسبة الدين إلى حقوق الملكية
26%	0%	7%	0.7%	0.0%	0.0%	0.0%	0%	الودائع إلى القروض
4%	0%	5%	0.5%	0.0%	0.0%	0.0%	0%	الودائع إلى إجمالي الأصول
70%	85%	61%	73.6%	87.7%	67.5%	81.5%	75%	إجمالي محفظة القروض إلى إجمالي الأصول
4576	13230	3563.5	3520	16009	38873	55692.5	13161	عدد المقترضين النشطاء
82.3%	41.4%	96.0%	54.8%	74.2%	69.9%	56.6%	67.6%	نسبة المقترضات
4576	13244	3563.5	3668.5	16009	38873	55692.5	13161	عدد القروض القائمة
1370778	14420986	472692	7441902	13431640	10798152	14411850	6229943	إجمالي محفظة القروض
305.72	1090.02	119.61	2108.19	784.385	200.7	393.13	363.83	متوسط رصيد المقترض
22.0%	12.9%	10.8%	100.1%	20.8%	8.2%	13.8%	12.9%	متوسط رصيد القروض لكل مقترض/ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
305.72	1088.87	119.61	2094.79	784.385	200.7	387.905	363.83	متوسط الرصيد المقام
22.0%	12.9%	10.8%	99.5%	20.8%	8.2%	13.6%	12.9%	متوسط الأرصدة القائمة/نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
11151.5	0	3291.5	78	0	0	0	0	عدد المودعين
11151.5	0	3291.5	78	0	0	0	0	عدد حسابات الودائع
164439.9	0	35477.24	21009	0	0	0	0	الودائع
23.1	-	13.0	252.23	-	-	-	30.2	متوسط رصيد المدخر
2.0%	-	1.5%	0.12	-	-	-	2.0%	متوسط رصيد المدخر على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
23.1	-	13.0	242.355	-	-	-	30.2	متوسط رصيد حساب الإيداع
2.0%	-	1.5%	0.115	-	-	-	2.0%	متوسط رصيد حساب الإيداع على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
1388	8467.03	1107.59	2105.54	3766.24	2450.41	2847.5	2450.41	النتائج القومي للفرد
4.0%	7.0%	4.2%	3.9%	3.0%	4.7%	5.0%	4.2%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
5.0%	7.7%	13.0%	0.8%	4.9%	6.6%	3.8%	5.0%	سعر الإيداع
11.0%	2.5%	8.4%	4.3%	-0.7%	11.8%	2.8%	4.3%	معدل التضخم
19.6%	239.4%	32.4%	20.2%	134.2%	88.4%	106.5%	88.4%	العمق المالي
0.9%	3.4%	2.1%	1.6%	7.0%	8.0%	0.2%	3.4%	العائد على الأصول

السودان	لبنان	اليمن	فلسطين	الأردن	مصر	المغرب	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا	
-10.0%	10.9%	32.3%	4.1%	14.7%	21.4%	0.5%	10.2%	العائد على حقوق المساهمين
66.5%	134.8%	107.3%	125.4%	133.3%	168.2%	100.9%	123.5%	الاكتفاء الذاتي التشغيلي
66.5%	134.8%	107.3%	112.2%	133.3%	168.2%	93.5%	121.3%	الاكتفاء الذاتي المالي
23.2%	17.7%	29.8%	14.5%	25.7%	22.0%	20.4%	21.9%	نسبة الإيرادات المالية
-50.5%	25.8%	6.7%	16.5%	25.0%	41.0%	-7.4%	17.6%	هامش الربح
65.0%	31.4%	42.1%	16.2%	35.3%	30.6%	30.9%	32.7%	العائد على إجمالي المحفظة- اسمي
48.6%	28.3%	31.1%	11.4%	36.2%	16.9%	27.4%	25.0%	العائد على إجمالي المحفظة- حقيقي
22.2%	14.8%	29.2%	14.0%	23.6%	14.3%	25.4%	20.0%	مجموع نسبة التكاليف
2.6%	0.3%	5.9%	1.2%	4.3%	4.6%	3.9%	3.7%	نسبة التكاليف المالية
2.1%	0.6%	0.0%	-0.5%	0.6%	0.6%	5.3%	0.6%	نسبة مخصصات خسارة القروض
17.5%	13.6%	23.8%	11.4%	17.6%	7.8%	14.0%	14.6%	نسبة تكاليف التشغيل
12.1%	10.4%	16.9%	6.6%	12.3%	6.7%	9.4%	10.3%	نسبة تكاليف الموظفين
5.3%	4.2%	6.9%	4.0%	5.2%	1.9%	4.6%	4.4%	نسبة التكاليف الإدارية
6.5%	0.9%	4.9%	3.5%	-0.2%	4.0%	0.8%	2.7%	نسبة تكاليف التعديل
58.6%	19.9%	35.2%	17.7%	20.1%	12.8%	26.4%	20.9%	تكاليف التشغيل لمحفظة القروض
37.4%	12.4%	24.9%	11.0%	13.8%	10.1%	15.6%	14.5%	رواتب الموظفين لمحفظة القروض
6.33	1.97	2.68	6.725	3.425	1.42	2.61	2.62	الراتب لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
112	166	43	280	147	28	86	86	التكلفة لكل مقترض
112	193	43	280	147	28	86	84	التكلفة لكل قرض
53	144	91	63	154	155	118	115	المقترضون لكل موظف
53	144	91	63	154	155	120	115	القروض لكل موظف
83	228	157	145	278	268	171	202	المقترضون لكل ضابط اقراض
83	228	157	146	278	268	171	202	القروض لكل ضابط اقراض
37	0	69	4	0	0	0	0	المدخرون الطوعيون لكل موظف
36.6	0.0	68.8	4	0	0	0	0	حسابات الإيداع لكل موظف
62%	60%	51%	50.7%	50.7%	55.2%	66.4%	56%	نسبة مخصصات الموظفين
29.68%	2.33%	0.92%	7.5%	1.3%	1.2%	6.4%	2.80%	المحفظة في خطر 30 يوم
3.95%	0.88%	0.26%	4.4%	1.0%	0.8%	4.5%	1.90%	المحفظة في خطر 90 يوم
2.82%	0.86%	0.00%	0.7%	0.6%	0.0%	7.3%	0.28%	نسبة الشطب
2.82%	0.72%	0.00%	0.0%	0.6%	0.0%	6.6%	0.13%	معدل خسائر القروض
44.67%	61.10%	105.15%	56.2%	195.9%	153.5%	59.9%	82.14%	تغطية المخاطر
55.50%	13.41%	20.70%	12.1%	7.9%	31.2%	16.5%	18.34%	الأصول السائلة غير الربحية من مجموع الأصول

الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - حجم كبير	الشرق الأوسط - شمال إفريقيا - حجم متوسط	الشرق الأوسط - شمال إفريقيا - حجم صغير	الشرق الأوسط - شمال إفريقيا - انتشار كبير	الشرق الأوسط - شمال إفريقيا - انتشار متوسط	الشرق الأوسط - شمال إفريقيا - انتشار صغير	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - غير مكتفي ذاتياً مالياً	الشرق الأوسط - شمال إفريقيا - مكتفي ذاتياً مالياً	
26	15	14	16	15	24	17	38	عدد مؤسسات التمويل الأصغر
12.5	10	6.5	13.5	9	8.5	8	11	السن
25689457	5085486	992808	36971955	11522206	3926851	5085486	15349569	مجموع الاصول
13	9	4.5	41	11	6	8	11.5	مجموع المكاتب
254	73	33.5	612.5	124	39.5	62	120	مجموع الموظفين
48%	42%	27%	47%	41%	56%	27%	48%	نسبة الأصول الرأسمالية
101%	122%	41%	102%	122%	55%	69%	110%	نسبة الدين إلى حقوق الملكية
0%	0%	2%	0%	0%	0%	0%	0%	الودائع إلى القروض
0%	0%	1%	0%	0%	0%	0%	0%	الودائع إلى إجمالي الاصول
86%	78%	61%	76%	85%	71%	70%	77%	إجمالي محفظة القروض إلى إجمالي الاصول
43550.5	6965	3032.5	107053	15315	3148.5	6965	15762	عدد المقترضين النشطاء
56.4%	67.6%	94.4%	67.6%	68.0%	66.5%	75.8%	58.4%	نسبة المقترضات
43550.5	6965	3032.5	108795.5	15315	3148.5	6965	15762	عدد القروض القائمة
20181206	3655800	623178	23320298	6232953	2940697	3027172	11600768	إجمالي محفظة القروض
548.08	434.63	163.835	312.22	336.72	463.18	411.91	347.26	متوسط رصيد المقترض
13.9%	15.3%	11.9%	9.2%	11.0%	19.5%	15.3%	12.3%	متوسط رصيد القروض لكل مقترض/ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
540.11	434.63	163.835	303.72	336.72	463.18	411.91	347.26	متوسط الرصيد المقام
13.9%	15.3%	11.9%	9.2%	11.0%	19.5%	15.3%	12.3%	متوسط الأرصدة القائمة/ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
0	0	0	0	0	0	0	0	عدد المودعين
0	0	0	0	0	0	0	0	عدد حسابات الودائع
0	0	5759.245	0	0	0	0	0	الودائع
3355.3	95.0	17.8	-	23.1	37.3	30.2	57.0	متوسط رصيد المدخر
158.0%	5.0%	2.0%	-	2.0%	2.0%	2.0%	3.5%	متوسط رصيد المدخر على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
2290.7	75.3	17.8	-	23.1	37.3	30.2	47.1	متوسط رصيد حساب الإدخار
107.5%	4.0%	2.0%	-	2.0%	2.0%	2.0%	3.0%	متوسط رصيد حساب الإدخار على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
2758.02	2450.41	1388	2648.955	2668.54	2105.54	2450.41	2450.41	النتائج القومي للفرد
4.7%	3.9%	4.2%	4.7%	4.7%	3.9%	4.2%	4.5%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
4.9%	4.9%	7.1%	5.8%	6.6%	4.9%	3.8%	6.6%	سعر الأيداع
4.1%	4.3%	8.4%	7.8%	6.9%	4.3%	4.3%	5.6%	معدل التضخم
88.4%	88.4%	32.4%	88.4%	97.4%	32.4%	32.4%	88.4%	العمق المالي

الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا - مالي
6.6%	1.5%	3.0%	6.6%	5.2%	2.2%	-7.5%	7.0%	العائد على الأصول
10.2%	4.2%	14.1%	13.4%	14.7%	4.8%	-10.9%	13.2%	العائد على حقوق المساهمين
141.8%	102.3%	114.1%	137.8%	132.7%	118.7%	69.3%	143.6%	الاكتفاء الذاتي التشغيلي
133.3%	102.3%	107.3%	132.0%	132.7%	107.3%	66.5%	138.3%	الاكتفاء الذاتي المالي
21.7%	23.7%	26.3%	22.3%	23.1%	18.8%	18.7%	22.8%	نسبة الإيرادات المالية
25.0%	11.8%	6.7%	24.2%	24.6%	10.3%	-50.5%	27.6%	هامش الربح
30.2%	30.2%	40.7%	31.3%	33.8%	32.7%	29.9%	32.9%	العائد على إجمالي المحفظة - اسمي
20.1%	19.1%	29.1%	20.1%	24.6%	28.3%	21.2%	26.2%	العائد على إجمالي المحفظة - حقيقي
15.5%	20.0%	23.4%	19.5%	18.7%	20.7%	26.4%	15.3%	مجموع نسبة التكاليف
3.8%	2.5%	4.1%	4.2%	3.8%	1.7%	3.6%	3.7%	نسبة التكاليف المالية
0.6%	0.6%	1.2%	0.7%	0.6%	0.1%	1.7%	0.6%	نسبة مخصصات خسارة القروض
11.4%	16.7%	19.1%	11.5%	15.8%	18.5%	19.4%	11.2%	نسبة تكاليف التشغيل
7.9%	11.6%	13.5%	8.0%	10.4%	12.3%	13.3%	8.1%	نسبة تكاليف الموظفين
3.9%	5.5%	6.3%	3.4%	4.8%	5.2%	6.1%	4.0%	نسبة التكاليف الإدارية
1.3%	1.6%	4.3%	2.9%	1.5%	3.6%	3.3%	2.6%	نسبة تكاليف التعديل
16.4%	26.0%	30.8%	16.8%	18.7%	26.0%	36.6%	17.9%	تكاليف التشغيل لمحفظة القروض
11.8%	15.1%	20.3%	11.8%	13.1%	17.1%	21.4%	11.9%	رواتب الموظفين لمحفظة القروض
2.71	2.375	2.615	2.46	2.42	3.32	3.43	2.45	الراتب لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
87	123	49	52	121	186	137	59	التكلفة لكل مقترض
84	123	49	52	105	186	137	56	التكلفة لكل قرض
154	105	82	180	129	75	99	141	المقترضون لكل موظف
154	105	82	180	129	75	99	141	القروض لكل موظف
267	167	152	287	254	152	160	257	المقترضون لكل ضابط اقراض
267	167	152	287	254	152	165	257	القروض لكل ضابط اقراض
0	0	0	0	0	0	0	0	المدخرون الطوعيون لكل موظف
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	حسابات الإيداع لكل موظف
58%	55%	54%	59%	55%	53%	61%	55%	نسبة مخصصات الموظفين
2.27%	3.56%	5.53%	1.81%	1.61%	7.22%	7.63%	2.28%	المحفظة في خطر 30 يوم
1.10%	1.96%	2.53%	1.71%	1.02%	2.83%	3.39%	1.22%	المحفظة في خطر 90 يوم
0.57%	0.02%	0.09%	0.43%	0.04%	0.86%	3.54%	0.08%	نسبة الشطب
0.17%	0.06%	0.09%	0.27%	0.09%	0.02%	2.44%	0.04%	معدل خسائر القروض
96.79%	70.92%	76.62%	97.46%	96.82%	67.52%	63.63%	90.25%	تغطية المخاطر
12.43%	18.34%	26.09%	22.32%	14.58%	21.01%	23.30%	15.17%	الأصول السائلة غير الربحية من مجموع الأصول

أندرسون، لورا " حكومة السودان تعمم توجيهات تقضي بتخصيص البنوك 12% من المحفظة للتمويل الأصغر، " MicroCapital.org، 1 مايو 2009.

<http://www.microcapital.org/microcapital-story-government-of-sudan-issues-directives-requiring-banks-to-allocate-12-percent-of-portfolio-to-microfinance/>

Creova، BIAT، وتونيزيانا تعلن عن إطلاق Mdnar©، أول خدمة دفع بواسطة المحمول في شمال أفريقيا، " 15 فبراير 2010.

<http://creova.com/index.php/actualites/31/61/february-2010-creova-biat-and-tunisia-announce-the-launch-of-mdinar-the-first-mobile-payment-service-in-north-Africa>

Bloomberg.com <http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:4c-7fBcjGBsJ:english.mubasher.info/CASE/News/NewsDetails.aspx%3FNewsID%3D656820%26src%3DG+egypt+and+mobile+banking+and+central+bank+and+regulations&cd=2&hl=en&ct=clnk&gl=eg>

تقرير CGAP "ارتقاء، هبوط، وانتعاش قطاع التمويل الأصغر في المغرب،" ديسمبر 2009

السلطة المصرية للرقابة المالية " السلطة المصرية للرقابة المالية تنشر مشروع القواعد العامة لشركات التمويل الأصغر للتشاور، " 24 نوفمبر 2010.

[http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2\\_en/EFSA%20News\\_en/News80\\_en.htm](http://www.efsa.gov.eg/content/efsa2_en/EFSA%20News_en/News80_en.htm)

Microfinance Focus، "صندوق المرأة في الأردن يطلق منتج التأمين الأصغر "الراعي"، " 29 يونيو 2010.

<http://www.microfinancefocus.com/news/2010/06/29/jordan%e2%80%99s-microfund-for-women-launches-microinsurance-product-caregiver/>

" استعراض سوق المحمول، مصر 2009"

<http://www.scribd.com/doc/13083805/Mobile-Market-Review-Egypt-2009>

[http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/infosheet/IS3\\_Syria.pdf](http://www.ifad.org/operations/projects/regions/pn/infosheet/IS3_Syria.pdf)

رمضان، عمرو، "مصر تفتخر ب 60.2 مليون مشترك بالهواتف المحمولة،" ديلي نيوز مصر، 13 أكتوبر 2010.

<http://thedailynewsegypt.com/index.php/Business/IT-Telecom/egypt-boasts-602-mln-mobile-subscribers.html>

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، "تحديات التنمية في المنطقة العربية: نهج للتنمية البشرية،" المجلد 1، 2009.

[http://204.200.211.31/contents/file/DevChallenges\\_Report\\_Vol01\\_Eng.pdf](http://204.200.211.31/contents/file/DevChallenges_Report_Vol01_Eng.pdf)